لعبة القوى الكبرى في المغرب العربي:
الرهانات الإستراتيجية للتنافس الأوروبي- الأمريكي وموقف الدول المغاربية منه

Super Powers Game in the Maghreb:
Strategic bets in EU-USA Competition and Maghreb countries reaction

أ. آمال حجيج/ أستاذة بقسم العلوم السياسية، جامعة أم البواقي.
باحثة بقسم العلوم السياسية، جامعة باتنة.

ملخص الدراسة

تهتم هذه الدراسة بتفحص واقع منطقة المغرب العربي إقليميا ودوليا في إطار التنافس الأوروبي-الأمريكي، وكيف تشكل مسألة الأمن الإقليمي محورا رئيسا ورهانا استراتيجيا مشتركا لتنافس الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا كقوتين كبريتين في المنطقة المغاربية خاصة في إطار العولمة الاقتصادية من جهة والتداعيات الأمنية لـ"الثورات العربية" على المنطقة من جهة أخرى. تكمن أهمية الدراسة بعد التطرق إلى المقاربات المساعدة على التحليل، في الوقوف على أهم العوامل والرهانات الإستراتيجية المؤدية إلى التحول الفعلي لسياستي أوروبا وأمريكا إزاء هذا الإقليم. انطلاقا من القسمين السابقين للدراسة، تحاول هذه الأخيرة، تحليل ردود فعل البلدان المغاربية حيال التفاعلات الإستراتيجية الأوروبية والأمريكية التي تترسخ في منطقتها وفيما إذا كان هناك موقف مغاربي في مواجهة هذا التنافس بين هاتين القوتين ومدى فعاليته كطرف ثالث في هذه اللعبة المتوسطية .

الكلمات المفتاحية: لعبة القوى الكبرى، المغرب العربي، الرهانات الإستراتيجية، التنافس الأوروبي-الأمريكي، موقف الدول المغاربية.

Abstract

The aim of the present study is to examine Maghreb region in the EU-USA competition framework. The fundamental issue on which the following reflexions are based can be summed up as follows: how can regional security issue become a common central axis and a strategic bet to the EU and USA as super powers in the Maghreb region; especially in the globalization framework and under the shadow of the Arabic revolutions security effects on the Maghreb region (part1). Following an inductive approach, this study will be argued that the strategic bets are the main factors of the practical transition in the European and American policies towards the Maghreb region (part 2). Finally, drawing from the two previous sections, this study will attempt to raise some fundamental issues about the Maghreb countries reactions towards the EU and the USA strategic interactions in the region. The problem in asking for such a competition is the asymmetry between the Maghreb states policies in reaction and how they are playing as the third actor in this Mediterranean game, which challenges the Maghreb countries union (part 3).

Key words: Super powers game, Maghreb, strategic bets, EU-USA Competition, Maghreb countries reaction.

مقدمة

إن مقاربة مكانة البلاد المغاربية في الاستراتيجيات الدولية الراهنة يعد موضوعا على قدر كبير من الأهمية خاصة في ظل العولمة الاقتصادية وتبوء الولايات المتحدة الأمريكية مقاليد الحكم العالمي بعد سقوط الاتحاد السوفييتي مما أدى إلى إدراك الدول اليوم القيود الناشئة عن هيمنة أمريكا على العالم. لقد بدأت هذه الأخيرة في استعمال تلك الهيمنة لفرض شروطها في شرقي أوروبا والبحر المتوسط بالإضافة إلى تصاعد اهتمامها ببلاد المغرب. وفي إتباع سياسات لا تتسق تماما مع هذه السياسة الأمريكية؛ بدأت مناظرة فكرية حول احتمال ظهور الإتحاد الأوروبي كمنافس على أحد مراكز القوة في النظام العالمي، إلى حد قد يُنظر إليه بحسبه تنافساً بين القوتين الأوروبية والأمريكية، علماً أنه منذ ولاية الرئيس "كنيدي" خلال ستينيات القرن الماضي رُفِع شعارُ "الثورة الخضراء"، في إشارة إلى جعل المغرب العربي مدخلاً لتوسع التواجد الأمريكي في عموم الأقطار الإفريقية كما دعمت تلك المناظرة النزعة التوسعية للإتحاد الأوروبي نحو ضم باقي دول أوروبا لكي تصبح مؤسسة أوروبية ذات سياسة دفاعية وخارجية مشتركة. ومن ثمة؛ أصبحت قضية تشخيص العلاقات الأوروبية- الأمريكية واحتمال ظهور الإتحاد الأوروبي كقطب دولي مستقل، إحدى القضايا المثيرة للجدل في الدوائر الأكاديمية ودوائر صنع القرار.

وانطلاقا مما سبق؛ وفي ظل أفكار المدخل الوظيفي الذي أضحى يؤثر في مسار العلاقات الدولية اليوم، تبرز العلاقات الأوروبية- الأمريكية على أنها علاقات تنافسية. ينعكس هذا التنافس بشكل جلي على مستوى منطقة المتوسط والمغرب العربي بصفة خاصة؛ إذ أن هذه المنطقة لا شيء يجعلها بعد الآن منطقة ذات أهمية كبرى في المدركات الإستراتيجية لأمريكا وأوروبا سوى كونها تعد نقطة التقاء للمساعي الدبلوماسية لهذين الطرفين وهذا في غضون السنوات الماضية. مما يدل على أن هذا الفضاء هو في طريقه لأن يصبح مسرحا لمنافسة عبر- أطلسية عريقة أكثر منها متعددة الأبعاد؛ فتجدد وإعادة الاهتمام بمنطقة المغرب العربي خصوصا، يعود إلى تلك اللحظة التي تجسدت فيها الشراكة الأورو- مغاربية على أرض الواقع، كما يعود إلى تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تقترب من دول هذه المنطقة بإحلال علاقات التعاون في الميدانين الأمني والاقتصادي وإن كانت علاقات ضيقة في مجالاتها وأبعادها.

وانطلاقا من اعتبار أن أوروبا لا تزال عازمة على كسب رهان مجالها الحيوي الاستراتيجي ك"منطقة نفوذ مضمونة" في البلاد المغاربية؛ بالإضافة إلى كون أن أمريكا تتطلع للمنافسة في المنطقة؛ فالتنافس إذا هو واقعي ومدرك حول الرهانات الإستراتيجية والاقتصادية والجيو- سياسية والأمنية في المنطقة المغاربية. وهذا ما يتضح من خلال عرض الولايات المتحدة لاتفاقات التبادل الحر والشراكات في ميدان النفط والطاقة، أو عن طريق مبادرة الشرق الأوسط الكبير التي توارت عنها أفعال وردود أفعال الأوروبيون مثل تلك المتعلقة بسياسة الجوار الأوروبية والشراكة الإستراتيجية مع البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، وكذلك إحياء مجموعة 5+5....الخ. والتي تؤكد جميعها على أنها مبادرات تتخذ في طياتها من الأمن مؤشرا مهيمنا في تحديد المتوسط جغرافيا. تكمن المفارقة هنا، في كون أن هذا الأمن الإقليمي وحتى بمفهومه الأوسع هو كذلك العامل الأكثر أهمية، والذي يمكننا من تبني مقاربة تجعل من المتوسط إقليما دوليا فريدا، خاصا ومتميزا سيما في إطار التنافس الأوروبي- الأمريكي.

لكن مقابل هذا المعطى، تقدم البلدان المغاربية صورةَ المنطقة التي عزَّ على مكوناتها الخمسة المحافظة على الحد الأدنى من التنسيق والتعاون المشتركين الذين يجعلاها قادرةً على خلق درجة من التوازن بين التدافع الدولي نحو ربوعها ومتطلبات السيادة الوطنية والأمن الجهوي المشترك بين مختلف دولها. والأكثر من ذلك، تبدو البلاد المغاربية منقسمةً على نفسها حُيال التفاعلات الإستراتيجية التي ترتسم في منطقتها، سواء تعلق الأمر بالسعي الحثيث إلى انتزاع صيغة متميزة في علاقتها بالطرف الأوروبي [صيغة الوضع المتقدم بالنسبة للمغرب، وربما لاحقاً لتونس]، أو الانتقال إلى مرحلة نوعية في صلتها بالولايات المتحدة الأمريكية [خلق مناطق للتبادل الحر، والتنسيق الأمني والعسكري]، أو حتى التفكير في التعاطي الإيجابي مع الاهتمام المتنامي للصين بالمنطقة.

إشكالية الدراسة

وفي ضوء ما تقدم، تثير هذه المداخلة تساؤلا جوهريا مفاده:

- كيف تشكل مسألة الأمن الإقليمي محورا رئيسيا ورهانا استراتيجيا مشتركا لتنافس الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي كقوى كبرى في المنطقة المغاربية خاصة في إطار العولمة الاقتصادية من جهة والتداعيات الأمنية لـ"الثورات العربية" من جهة أخرى؟

تأسيساً على ما سبق طرحه، تحاول الدراسة تحليل الموضوع بأسلوب يستند على "قراءة مغاربية" وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة المطروحة وفق السياق التالي:

- كيف يقدم التنافس الأوروبي- الأمريكي نفسه في منطقة المغرب العربي؟
- ما هي رهاناته ومحفزاته وكذلك مظاهره؟
- وكيف يمكن للدول المغاربية - باعتبارها فواعل متعلقة بهذا التنافس ومؤثرة فيه بطريقة أو بأخرى- أن تستغله لصالحها الخاص أو العام؟

إن الإجابة على هذا السؤال والتساؤلات الفرعية التي تندرج ضمنه، تستدعي التعرض للنقاط الرئيسة التالية:

1- الخلفية التاريخية للتنافس الأوروبي- الأمريكي في المغرب العربي.
2- التنافس الأوروبي- الأمريكي في المغرب العربي بين تجاذبات المنظور الواقعي، الليبرالي والنقدي.
3- المغرب العربي كمسرح للتنافس بين الشراكة الأورو- مغاربية والشراكة الأمريكية- المغاربية.
4- المغرب العربي كرهان للتنافس الأوروبي- الأمريكي: الرهانات الاقتصادية، التجارية والسياسية- الإستراتيجية.
5- البعد الأمني للتنافس الأوروبي- الأمريكي في المغرب العربي: أمن صلب أم أمن لين؟
6- الموقف المغاربي في مواجهة التنافس الأوروبي- الأمريكي.
7- دول المغرب العربي كفاعل في لعبة متوسطية ثلاثية الأطراف: الولايات المتحدة، الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية.

1- الخلفية التاريخية للتنافس الأوروبي- الأمريكي في المغرب العربي

لا يوجد شكّ حول المكانة الإستراتجية التي يحتلها المغرب العربي في منطقة المتوسط وخاصة في الحوض الغربي منه، فالمغرب العربي هو بوابة إفريقيا ومنفذها إلى الشمال، وهو بانتمائه إلى العالم العربي والإسلامي يشكل حلقة ربط هامة مع المنطقة الشرق أوسطية، كما تعتبره أوروبا الامتداد الطبيعي لمجالها

الحيوي؛ فهو جغرافيا أقرب مناطق العرب إلى أوروبا الجنوبية ويشترك في السيطرة على وسط وغرب البحر المتوسط، وبذلك فهو شديد الأهمية في استراتيجيات الأمن بالنسبة إلى أوروبا والحلف الأطلسي. هذا فضلا عن كونه أقرب مصادر الطاقة لأوروبا ويرتبط معها من خلال شبكة أنابيب لنقل الغاز تحت البحر إلى أسبانيا وإيطاليا، في انتظار أن تصبح الصحراء المغاربية فضاء لتوفير الطاقة الشمسية المتجددة لتغطية قرابة 15 % من حاجيات الاتحاد الأوروبي من الكهرباء. هذا ما يجعل من المغرب العربي منطقة في قلب التوازنات الدولية بشكل عام والتوازنات الأوروبية بشكل خاص، كما يُعَد عنصرا هاما في ضمان الاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي[1]. وبذلك، وبصدد تحليل العمق الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للإستراتيجيتين الأوروبية والأمريكية في ظل التجاذبات الدولية الراهنة خاصة بعد "الثورات العربية"، بات من الضروري في البداية معرفة تاريخ وإرهاصات التفاعلات الإستراتيجية للتنافس الأوروبي- الأمريكي في المنطقة المغاربية؟

لم يكن التنافس الفرنسي- الأمريكي حول المغرب العربي وليد فترة التسعينيات من القرن الماضي، بل إنه بدأ غداة الحرب العالمية الثانية، بعد نزول جيوش الحلفاء بقيادة أمريكية على الشواطئ المغاربية واستمر الوجود العسكري بالمنطقة خلال الحرب الباردة من خلال تواجد بعض القواعد العسكرية في كل من تونس والمغرب. إلا أنه يمكننا القول بأن العلاقات الأمريكية- الأوربية سيما الفرنسية منها، كانت آنذاك علاقات تحالف أكثر منه تنافس بحت، نظرا لحجم التحديات المطروحة في فترتي الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة أمام فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. هذا بالرغم من بروز بعض الخلافات من وقت إلى آخر بين الحلفين حول بعض القضايا المتعلقة بالمنطقة المغاربية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط في فترات متقطعة، مثل رفض الولايات المتحدة التنازل عن قيادة الحلف الأطلسي في جنوب ايطاليا لدول أوروبية، كما طالبت فرنسا. كذلك توجس الولايات المتحدة من اتحاد أوروبي موحد سياسيا واقتصاديا، ورفضها المطلق لقيام ما يسمى بالهوية الدفاعية الأوروبية والسياسة الخارجية الأمنية المشتركة[2].

إذا عدنا إلى تاريخ الاهتمام الأوروبي بمنطقة المغرب العربي؛ فإننا نجد أنه منذ أن نجحت إسبانيا والبرتغال خلال القرن الخامس عشر الميلادي في القضاء على الوجود الإسلامي في شبه الجزيرة الإبيرية، بدأت الأطماع الاستعمارية الأوروبية تتكالب على منطقة المغرب العربي خاصة من طرف القوى الصاعدة آنذاك في أوروبا، وأهمها فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وكذلك ألمانيا والنمسا. وقد عقدت عدة اتفاقيات ومعاهدات ثنائية ومتعددة الأطراف بين تلك الدول، قصد الاتفاق أو التوافق حول تقسيم- العالم الثالث- إلى مناطق نفوذ استعمارية تابعة لهذه الدول. وهكذا فقد نالت فرنسا حصة الأسد في القارة الإفريقية عموما وفي شمال إفريقيا والمنطقة المغاربية خصوصا، حيث قامت ببسط نفوذها على الدول المغاربية باستثناء ليبيا التي احتلتها إيطاليا بموافقة ومباركة ألمانيا وبريطانيا وفرنسا. وقد احتلت القوات الفرنسية تونس سنة 1881، وكانت قد بسطت نفوذها على الجزائر قبل ذلك التاريخ وبالضبط في 1830[3].

---

[1] أحمد إدريس، "المغرب العربي في الإستراتيجية الأوروبية"، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربيين** (تونس)، عدد 2 (2011)، ص ص. 2- 3.

[2] محمد لمين بولفلوس، حسن الصباري، "التنافس الأوروبي- الأمريكي في منطقة المغرب العربي" (بحث لنيل الإجازة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة مراكش، 2005- 2006).

[3] علي محافظة، **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919- 1945**، ط. 1. (بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية، 1985)، ص ص. 181- 182.

واعتبارا لموقعه الجغرافي المتميز، كونه يطل على الساحلين الأطلسي والمتوسطي؛ فقد شكل المغرب نقطة خلاف قوي بين الدول الاستعمارية الأوروبية، حيث اضطرت فرنسا ببسط نفوذها على المغرب إلى التغاضي عن الاحتلال الإيطالي لليبيا مقابل تخلي ايطاليا عن المغرب، كذلك عقدت مع انجلترا سنة 1904 ما يعرف بالوفاق الودي والذي نص على إطلاق يد انجلترا في مصر مقابل سكوتها وتغاضيها عن الاحتلال الفرنسي للمغرب .أما أسبانيا فقد استطاعت أن تنتزع من فرنسا شمال المغرب وجنوبه. تتمثل المسألة الثانية في السيطرة على الهياكل والبني الاقتصادية بالدول المغاربية واستنزافها لصالح الرأسمالية الغربية التي تمثلها الشركات الفرنسية الأجنبية. وبالرغم من استقلال البلدان المغاربية، إلا أنه ظل بارزا حجم ارتباطها وتبعيتها على جميع المستويات (السياسية، الاقتصادية والثقافية) للمستعمر الفرنسي، حيث أن استمرار النفوذ الفرنسي بالمنطقة لم يتأثر على الإطلاق بل استفاد بشكل أحسن وبأقل تكلفة، وبقت فرنسا اللاعب الوحيد على مستوى المنطقة من خلال تكريس هيمنتها على الدول المغاربية سواء بشكل مباشر عبر الصفقات والاتفاقات الثنائية غير المتكافئة أو بشكل غير مباشر عبر الإتحاد الأوروبي[1].

أما تاريخ الاهتمام الجديد والمتزايد للدبلوماسية الأمريكية بالمغرب العربي، فلم يكن هذا الأخير، حتى حدود العقد الأخير من القرن العشرين، نقطةَ جذب بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فباستثناء تحركات محدودة خلال مستهل الأربعينيات لم يسجل حضور خاص للأمريكيين في المنطقة، وإن شكل المغرب العربي دائرة أساسية في التوجهات الجيو- إستراتيجية الجديدة لما بعد الحرب العالمية الثانية، وبداية تداول مفهوم الحرب الباردة على صعيد الخطاب الدولي. لذلك، يرجع الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي إلى أواخر تسعينيات القرن المنصرم، حين اجتمع وزراء الاقتصاد والمال في كل من تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا مع نظيرهم "ستيوارت إيزنتشتات" في واشنطن في 1998 على هامش أشغال البنك الدولي، سعوا إلى صياغة خطة لتكثيف الاستثمارات وتبادل البضائع، والنظر في إمكانيات إنشاء مناطق للتبادل الحر، وهو ما تُرجم على صعيد الممارسة بزيارة وكيل وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الاقتصادية " إيزنتشتات" إلى تونس في يونيو1998، مُعلناً إقدام بلاده على إقامة شراكة أمريكية مغاربية، باعتبار المنطقة جزءاً من الأمن والسلام في البحر الأبيض المتوسط[2].

صفوة القول، أن أمريكا اليوم، ترى في المغرب العربي منطقة حيوية مهمة، وتكمن أهميتها في موقعها الجيو- استراتيجي المهم باعتبارها تطل على البحر المتوسط الذي يعتبر معبرا لخمس التجارة العالمية، كما أن الإستراتجية الأمريكية ترى في المغرب العربي منطقة حيوية سياسيا لمحاصرة ومحاولة تحجيم الاتحاد الأوربي الذي يهدد زعامة الولايات المتحدة مستقبلا.

- التنافس الأوروبي- الأمريكي في المغرب العربي بين تجاذبات المنظور الواقعي، الليبرالي والنقدي

لطالما أثبت تاريخ العلاقات الدولية أن سلوك الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية هو مزيج بين المقاربة الكانتية والمقاربة الهوبزية؛ من خلال انتهاج السياسات الواقعية التقليدية من جهة والمقاربات الأمنية القائمة على هيمنة الأمن الإقليمي من خلال الاستخدام العملياتي للوسائل السياسية والاقتصادية من جهة أخرى. وفي الوقت نفسه، تبدو الولايات المتحدة وكأنها تؤكد مجدداً على كمال سياسة للأمن القومي تقوم على التهديد لكي تحافظ على مصالحها الحيوية وتوسعها في عالم ما بعد الحرب الباردة. والممارسة التي من هذا

[1] نفس المرجع، ص. 181.

[2] أمحمد مالكي، "الامتداد الأمريكي في المنطقة المغاربية"، "، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربيين** (تونس)، عدد 2 (2011): ص. 1.

النوع معروفة في بعض الدوائر بإستراتيجية "الانتشار المضاد". كما هو الشأن في منطقة المغرب العربي، حيث يعتبر الوجود الأمريكي في المنطقة كانتشار مضاد للسياسة الأوروبية، حتى يتأكد العقل المدبر الأوروبي أنه أمام منافسة حقيقية في المنطقة وليس أمام حرية مطلقة[1].

أما على الصعيد الاقتصادي، فإن سلوك الولايات المتحدة إلى جانب سلوك الاتحاد الأوروبي تحكمه مقاربة كانتية في إطار تعاملاتهما الاقتصادية مع البلدان المغاربية خاصة ونحن نشهد عصر العولمة وتصلب عود التكتلات الإقليمية، وذلك من خلال تكريسهما لمضامين الأمن التعاوني. فكان لنظام الهيمنة الليبرالية أن يؤثر على سلوكيات الدول خاصة في ظل العولمة وعصر التحديات[2]؛ حيث تعتمد المحاور الرئيسة التي تدور حولها مواضيع الليبرالية الاقتصادية الأكثر رواجا واعتمادا في المغرب العربي بالدرجة الأولى على التكامل، وذلك عن طريق السوق الحرة، وهذا حسب اقتصاديين كلاسيكيين وجدد أمثال آدم سميث (Adam Smeth)، ريكاردو(Ricardo) وبيلا بلاسا (Bella Balassa) وجاكوب فينر(Jacob Viner) [3].

إذا عدنا إلى السلوك الأوروبي ومقارنته بالسلوك الأمريكي فيما يخص الخيارات الإستراتيجية المحددة في أجندة السياستين إزاء منطقة المغرب العربي، فإننا نجد أن سلوك الإتحاد الأوروبي هنا تحكمه مقاربة كانتية أكثر منها مقاربة هوبزية. وهذا ما توضحه إسهامات كوبنهاغن والتي نجد فيها المقترب النقدي النظري الأنسب لشرح الخيارات الإستراتيجية الأوروبية في هذا الموطن من الدراسة. تذهب مدرسة كوبنهاغن إلى اعتبار أن القيم والمعايير المرتبطة بالأمن قد يتم تذويتها (من التذويت *internalization\ intériorisation*)[4] من قبل الناس، عبر عملية "جمعنة" "Communitarization"[5]، لتصبح جزءا لا يتجزأ من تحديد الهوية الوطنية. وتندرج مسألة الهوية ضمن إشكالية خاصة؛ إشكالية الغيرية (أي الآخر في مقابل الأنا)؛ إدراكه للآخر يؤثر على صانع القرار حسب وضع الآخر

---

[1] أنتونيا ديمو، الهياكل الأمنية في الشرق الأوسط ما بعد الحرب الباردة، (ورقة بحث قدمت في إطار البحث الأكاديمي بجامعة الأردن، 2 أيلول 2004)، مركز الدراسات الإستراتيجية(الأردن) ومعهد الأبحاث للدراسات الأوروبية والأمريكية RIEAS (أثينا))، تم تصفح الموقع يوم: 23 جويليا 2011.

>www.sitemanager@tharwarproject<

[2] John Baylis and Steve Smith, *The globalization of the world politics, An introduction to international relation*, 3rd edition. (New York: publishing worldwide in Oxford, Third edition,2006), p. 196.

[3] Aomar Baghzouz, *Les relations Europe -Pays du Maghreb :Mutations, Enjeux, Et Implications :Bilan d`une demi – siècle (1956-2006)*, (Thèse présente pour L`obtention du Doctorat d`état en sciences politiques , Option Sciences des Organisations, département des sciences politiques et des relations internationales, université d`Alger, 2007), p. 72.

[4] **مبدأ التذويت** *internalization \ intériorisation* يُعنى هذا المبدأ باستيعاب ثقافة الآخر وتذويتها إلى ثلاث درجات، والتي بدورها تنتج ثلاث سبل وفرضيات حول كيف يمكن تحقيقها: القسر (الفرضية التقليدية الواقعية)، والتكلفة (الليبرالية الجديدة أو العقلانية)، والشرعية (المثالية أو البنائية). يَعرف الفاعل عندما يتم استيعاب معيار ثقافي أو تذويته، عند الدرجة الأولى، ما هو المعيار، ولكنه يذعن فقط لذلك المعيار، لأنه مجبر على ذلك إما مباشرة أو بالتهديد بعقاب معين وفوري يكرهه على ذلك الإذعان. في حالة الدرجة الثانية يكون للفاعلين خيار ذو دلالة ومعنى، وهو الذي يعني وجود مجال اجتماعي أو زماني يتمتع فيه الفاعلون بعدم خضوعهم لإجبار فوري. أما في حالة الدرجة الثالثة، فإن الفاعلين يماثلون أنفسهم مع توقعات أخرى، ويرتبطون بها وكأنها أجزاء من ذواتهم. أنظر: ألكسندر ونت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة جبر صالح العتيبي عبد الله، (الرياض: جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، 2006)، ص ص. 372- 377.

[5] تعني مفردة "جمعنة" Communautarization نقل مجال ينطوي، في إطار الإتحاد الأوروبي، تحت النهج بين- الحكومي (الركيزتان الثانية والثالثة) إلى النهج الجماعي (communitarian method) (الركيزة الأولى). وهي ركيزة فوق قومية تخص بعض السياسيات الأوروبية المندمجة (السياسة الزراعية المشتركة، الإتحاد الجمركي، السوق الداخلية، السياسة التجارية، سياسة النقل، العملة الموحدة.....) وبذلك تكون الدول قد نقلت جزءا هاما من صلاحياتها السيادية إلى الإتحاد الأوروبي وهذا ما يسمى بـ"الجمعانية" Communitarianism وهي عملية النقل من الركيزتين الثانية والثالثة إلى الأولى.

(الأجنبي)؛ صديق، حليف، خصم، عدو أو ببساطة محايد[1]. فبوزان مثلا يرى أنه من الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية مما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة في العلاقة بين المركز (الغرب) والأطراف (الجنوب) وذلك عبر مسألتي "الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة"؛ إذ تعتبر الهجرة الآتية من الأطراف من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي للمركز نظرا لتهديدها الهوية الحضارية وثقافة المجتمعات الغربية[2]".

في الحقيقة، يخول لنا المشهد المغاربي في التعاطي مع سياسات نقل المعايير الأوروبية إلى الجوار المتوسطي، أن نضع المدخل الوظيفي والليبرالي اللذان اعتمدهما الإتحاد الأوروبي لرسم سياسته مع دول المغرب العربي محل تحفظ، لنثبت بذلك تفوق مدرسة كوبنهاغن في طرحها لمسألة مَشكَلة الأمن في المتوسط. وظهور- نتيجة لذلك- مسألة نقل المعايير وتذويت مدركات التهديد لدى الطرف الأوروبي فتصبح مدركات للطرف المغاربي أيضا. وخير مثال على ذلك، هو تجريم دول المغرب العربي للهجرة في أواخر 2008 بعدما كانت هذه الأخيرة متحفظة بخصوص هذا الشأن. بالإضافة إلى قضية الإرهاب التي وقعت جل الدول المغاربية اتفاقات مع الإتحاد الأوروبي تدين فيها الإرهاب وتتعاون معه من أجل القضاء على هذه الظاهرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، واعتبار الإرهاب هو المهدد الرسمي للأمن القومي. دون أن ننسى تلك التعديلات الواضحة التي طرأت على القوانين المغاربية الداخلية كقانون الأسرة على سبيل المثال وما تستوحيه هذه القوانين اليوم من روح القوانين الأوروبية وتشريعاتها. مما جعل من المغرب العربي مركبا أمنيا فرعيا لأوروبا رغم أنه ينتمي إلى المركب الشرق أوسطي. وأصبح بذلك؛ الأمنيون- وعلى رأسهم بوزان- موضع الدراسات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، بعدما تراجعت مكانة الإستراتيجيين. وهذا التطور في دراسات الأمن مرتبط بتراجع بعض مسلمات النظرية الواقعية سيما منها اعتبار الدولة كفاعل عقلاني، وتَصدر ما يعرف بـ"مَشْكَلَة الأمن" التي تعني: ما المقصود بالأمن؟ وأمن من؟

لكن هذا الطلاق مع المسلمات الواقعية ليس بالطلاق والفصل التام؛ فمثلا على حد تعبير بوزان: "أنا واقعي"، هو الذي جسد الهوة بين التيار الواقعي والمدارس المعيارية (كوبنهاغن). وبذلك، حدث نوع من القطيعة بين الدراسات الأمنية والدراسات الإستراتيجية. إن السؤال الذي يطرح نفسه بشدة في إطار دراسات مدرسة كوبنهاغن: ما هي التهديدات التي تواجهني؟ مما يجعلني في حاجة إلى تحديد الوسائل الأساسية لتحقيقها في بيئة إستراتيجية معينة. كوبنهاغن لما تتحدث عن الأمن، فهي مرتبطة ببيئتها الاجتماعية. لذلك، يمكننا القول بأن المسائل متداخلة في التحليل؛ فسلوك الدول الغربية هو مزيج بين المقاربة الكانتية والمقاربة الهوبزية؛ بينما سلوك الإتحاد الأوروبي فتحكمه مقاربة كانتية أكثر منها مقاربة هوبزية. مما يجعلنا نلاحظ أوجه الشبه والاختلاف بين السياستين الخارجيتين الأمريكية والأوروبية تجاه منطقة المغرب العربي التي نحن بصدد دراستها الآن.

فضلا عن ذلك، هناك تأصيل عريق لفكرة "أوروبا كقوة معيارية" في الدراسات الأكاديمية الحديثة. فعادة ما تُستبعد أوروبا بشكل عام، سواء في عالم اليوم أو في المستقبل، عن بلوغ القوة العظمى[3] بما تحمله هذه العبارة من

---

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص ص.32- 33.

[2] عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **السياسة الدولية** 160 (2005): ص. 61.

[3] **القوة العظمى (Superpower)** كان وليام فوكس أول من استخدم هذا المصطلح في 1944. حدد فوكس آنذاك القوة العظمى على أنها دولة تمتلك قوة عظيمة "بالإضافة إلى تميز قوتها بحركية كبيرة. يقضي مصطلح "قوة عظمى" بوجود تراتبية هرمية للقوى بين الدول. والقوة العظمى هي دولة تؤدي دور قيادة حاسماً في النظام العالمي، وتتمكن من كسب ولاء دول أخرى. بإمكان القوة العظمى أن تفرض، في إطار

معنى، وهو ضرورة تشكيل مجموعة عسكرية- سياسية تضاهي نظيرتها لدى الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين على سبيل المثال، حيث أن أوروبا نفسها ترفض مثل هكذا احتمال وبكل أبعاده. وعلاوة على ذلك، فقد أصبحت أوروبا اليوم أكثر تيقنا من إمكانية تحقيق أهدافها الإستراتيجية عن طريق تعزيز ووضع نظام خاص بالمعايير أو التفضيلات المعيارية الأوروبية يكون واسعا وشاملا بقدر الإمكان على المستوى العالمي[1]. إن قضية الإتحاد الأوروبي **كقوة عالمية، أو كفاعل عالمي** لم تطفو إلى السطح إلا في أوائل السبعينيات وهذا مع ظهور الأعمال المنشورة لكل من فرنسوا دوشان (François Duchêne) وجوان غالتنغ (Johan Galtung)[2].

حسب دوشان، فإن محور القوة الأوروبية يسير في اتجاه واحد فقط وهو القوة المدنية. بتعبير آخر، لا يمكن لأوروبا سوى أن تصبح كفاعل قادر على جعل العلاقات الدولية علاقات تعاقدية تقوم على إبرام الاتفاقات التي من شأنها أن تخفض من لجوء الدول إلى استعمال القوة والعنف[3]. وهو يرى في الفكرة التي كانت ولا تزال تقود الإتحاد الأوروبي والمعبر عنها بـ "استعمال المعايير دون اللجوء إلى القوة" "Norms over Force" أنها فكرة مستعارة بغرابة من إدوارد كار (Edward Carr) أب المدرسة الواقعية في نظرية العلاقات الدولية، مع العلم أنه هو

جدول رقم (1) القوى المدنية، العسكرية والمعيارية

	القوة المدنية	القوة العسكرية	القوة المعيارية
كار	الاقتصادي	العسكري	الأفكار
غالتنغ	المكافئ	عقابي	الإيديولوجي
مانرز	القدرة على استعمال الوسائل المدنية	القدرة على استعمال الوسائل العسكرية	القدرة على تشكيل مفاهيم "الوضع الطبيعي"

Source: Ian Manners, "Normative power Europe: a contradiction in terms?" *JCMS* 2 (2002): p. 240.

أيضا من وضع في عام 1962 هذا الشكل المتعلق بالقوة في نفس المجال كقوة عسكرية أو كقوة اقتصادية[4]. وبذلك فإن أوروبا تشكل الطريق الثالث بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي. ولهذا السبب، فإن

دائرة نفوذها، إرادتها السياسية على الدول الأصغر وتبقى بعيدة عن المساءلة نسبياً. وهي لا تملك فقط القدرة على إرسال قوة عسكرية فاعلة إلى مسافات بعيدة عن أراضيها، ولكنها تملك أيضاً موارد عسكرية هائلة تحت تصرفها. كما تملك القوة العظمى واجبات خاصة متعلقة بالحفاظ على النظام الدولي، وتتمتع بوضعية مميزة في المنتديات الدولية كما في الأمم المتحدة. أنظر:

مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط1. (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002)، ص ص. 332-334.

[1] Zaki Laïdi, *Norms over force: the enigma of European power* (New York: Palgrave Macmillan, 2008), p. 35.

[2] François Duchêne, "Europe's role in world peace". In. R. Mayne (ed.), *Europe tomorrow: sixteen Europeans look ahead* (London: Fontana, 1972); "The European community and the uncertainties of interdependence". In. M. Kohnstamen and W. Hager (eds). *A nation writ large? foreign policy problems before the European community* (Basingstoke, Macmillan: 1973); John Galtung, The European community: a superpower in the making (London, Allen & Unwin, 1973) and Andrew Shonfield, *Europe: journey to an unknown destination* (London:Allen Lane, 1973).

[3] Zaki Laïdi, *op. cit.*, p. 36.

[4] انظر:

Edwar Carr, *The twenty years' crisis, 1919–1939: an introduction to the study of international relations* (London:Macmillan, 1962).

الطرح القائل بإمكانية أن تصبح أوروبا قوة من خلال انتهاج طريق آخر غير الطريق الوستفالي عادة ما يصطحب بنقاش سبّاق حول مكانة أوروبا في العالم[1].

في هذا الصدد، فإن أهم ما يسترعي الانتباه في بحثنا هذا، هو رفض تخيل التدخل العسكري حسب اللعبة الصفرية (zero sum-game) بين الصديق والعدو" بالنسبة للأوروبيين[2]. فالقوة العسكرية كما هو واضح، ليست وسيلة للقوة الصلبة، فهي تُعنى بشكل رئيس لأن تستعمل كوسيلة للمصالحة والسلم، لا للمعاقبة والجزاء[3].

جدول رقم (2) الحكم الأوروبي والحكم العالمي

الحكم الأوروبي	الشكليات	الحكم العالمي
نموذج السياسة المشتركة (الزراعة، المنافسة، التجارة الخارجية)	تحريك المصادر المشتركة المدارة	تسيير الصالح العام العالمي (البيئة، الماء، الصحة، التعليم..الخ)
نموذج السياسة المنسقة (الصحة، البيئة، النظام الضريبي)	تطور سياسة التقارب دون التخلص من المفارقات الوطنية.	نموذج سياسة الانسجام (النظام الضريبي بالملكية، العقلانية، سياسة التجارة.)
نموذج المنهج المفتوح نحو التنسيق (التوظيف، السياسة الاجتماعية، البحوث...الخ)	وضع الالتزامات الجماعية لتحقيق الأهداف عند احترام سيادة كل دولة على حدا.	الالتزامات العامة المادية (المساعدة العامة، محاربة الفقر، التخفيض من المديونية).

Source: Zaki Laïdi, *Norms over force: the enigma of European power* (New York: Palgrave Macmillan, 2008), p. 48

صفوة القول، ومن خلال ما تقدم من تحليل؛ يمكن أن نفهم بسهولة وضعية التجاذب النظري حول الواقع التنافسي بين أوروبا وأمريكا في إطار النظريات الكبرى في العلاقات الدولية لعالم اليوم، عالم "العولمة" و"الأمننة".

2- المغرب العربي كمسرح للتنافس الأوروبي- الأمريكي

إن تقاطع الاهتمامات الأوربية والأمريكية بمنطقة المغرب تعكس الآن وأكثر من أي وقت مضى، الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة وخاصة في السنوات الأخيرة. حيث أصبحت مسرح تنافس عبر أطلسي ذو جذور عريقة ومتعددة الأبعاد وأمام مشروعين يرمي كلٌ منهما إلى الاستحواذ على المنطقة. ففرنسا تحاول جاهدة أن يكون لها دور في المنطقة لأنها تعتبرها منطقة نفوذ خاصة بها والولايات المتحدة الأمريكية تعتبر المنطقة مهمة إليها لبسط نفوذها على العالم[4]. وتزامن هذا الاهتمام بمنطقة المغرب مع الخطوات الهامة التي حققتها الشراكة الأورو- مغاربية خاصة مع تداعيات أحداث 11 سبتمبر حيث تريد الولايات المتحدة الأمريكية التقرب أكثر من هذه المنطقة من أجل تجسيد شراكة أمنية واقتصادية على نحو أكبر مع بلدان المغرب العربي. فالمبادرات

[1] Zaki Laïdi, *op. cit.*, p. 37.

[2] EDA, *"An initial long term vision for European defence capability and capacity needs", 2006*, p. 13. Online, available at: 05 July 2010.
< www.operationspaix.net/An-initial-long-term-vision-for.>

[3] Laïdi Zaki "European preferences and their reception". In. Laïdi Zaki. *EU Foreign policy in a globlized world*, (New York: Routledge, 2008), p. 10.

[4] خير الدين العايب، "التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأوروبية" **الفكر السياسي** (بدون سنة طبع)، ص ص. 107- 108.

الأمريكية مثل اتفاقيات التبادل الحر، الشراكة في ميدان المحروقات، مشروع الشرق الأوسط الكبير... كلها تعبر عن ردة فعل إزاء المشاريع الأوربية مثل سياسة الجوار الأوروبية (وسياسة الجوار الجديدة) والشراكة المتوسطية والشرق أوسطية وإعادة بعث المنتدى المتوسطي 5+5...الخ[1]. فكيف لنا أن نقرأ الإطار العام لتنافس الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي في البلاد المغاربية؟

بعد احتواء المد السوفيتي والقضاء عليه، رفضت الولايات المتحدة تكريس منطق التعددية القطبية كونها تشكل ولوحدها قوة عظمى. أما نظرتها للتنافس عبر- الأطلسي فكانت مرتبطة بفكرة الاقتصاد فحسب. وعلى العموم، فإن نظرية توازن القوى التي أوجدت هذا التحليل من الصعب تطبيقها مادام الإتحاد الأوروبي ليس إلا قوة إقليمية طموحة لا تزال بعيدة عن حقيقة مفادها أن يصبح يوما قوة عالمية. إن الهيمنة الفكرية للواقعية بقيادة كاغان (Kagan) وهنتغتون (Huntington) اللذان يعطيان امتدادا لهذه التقاليد شرعية للقيادة الأمريكية للعالم؛ يمجدان الدولة الأمة ولا يقبلان إلا بأقل قدر ممكن للتدخلات الدولية بمصلحة الولايات المتحدة. أما بعد الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر؛ جاءت مسألة التنافس بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة لتمكننا من ترسيم العلاقات بين الطرفين الأوروبي والأمريكي في عالم ما بعد الحرب الباردة حسب ثلاث مراحل:

مرحلة الحرب الباردة؛ وتراوحت فيها العلاقات بين التعاون والاتحاد والتنافس والنزاع وبين اختلاف في الآراء وأزمات حادة منها انسحاب فرنسا من مجلس قيادة النيتو– وبعد الحرب الباردة و نهاية التهديد الشيوعي وتصدع التغيير الهيكلي في العلاقات بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي- ؛ تم التركيز على العامل الاقتصادي بعيدا عن العامل الاستراتيجي والإيديولوجية اللذان أصبحا في المركز الثاني[2]. وانطلاقا من هذه الرؤية ظهرت أوربا ككيان يمكن له أن ينافس الولايات المتحدة، حيث نلتمس ذلك في ثقل الإتحاد الأوروبي داخل منظمة التجارة العالمية. وتخوف أمريكا من أن يصبح لأوروبا ما يكفي من القوة لمنافستها على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي أيضا (على المدى القريب والبعيد). مما يفسر تشجيع أمريكا لتوسيع الاندماج داخل الإتحاد الأوروبي ورفض تعميقه - الذي يعني زيادة قويته- مما يؤدي إلى إعاقة المصالح الأمريكية في العالم. وفي هذا الصدد؛ فإن أمريكا من شأنها أن ترحب بأوروبا لأن تكون عملاقا اقتصاديا؛ ولكن بشرط: أن يستمر ارتباط أمن هذا العملاق الاقتصادي بأمريكا[3].

أما أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فقد شكلت منعرجا مهما في توتر العلاقات بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، فضلا عن النزاعات التجارية والنزاعات حول العراق التي ساهمت بقوة في ذلك أيضا. وهذا لا يعود فقط إلى سياسة بوش أو موقف فرنسا وألمانيا اتجاه العراق، ولكن يعود أيضا لأسباب هيكلية منها فروق كبيرة تعرقل التناغم، كعدم توازن القوى والتكاليف العسكرية واختلاف الثقافات السياسية (القوة مقابل القانون). بالإضافة إلى فروق اجتماعية (الدين والنظر إليه بالنسبة للسياسة –الإعدام...). بالطبع، توجد بعض النقاط المشتركة مثل المصالح، القيم الديمقراطية، إلا أن الفروق الثقافية تبقى في تنامي مستمر[4].

- المغرب العربي بين الشراكة الأورو- مغاربية والشراكة الأمريكية- المغاربية

[1] Aomar Baghzouz, « La rivalité Américano - Européenne Au Maghreb, Les États – Unis Et le Maghreb Regain D`intérêt ? ». Algérie : C.R.E.A.D, Centre de recherche dans l`Application Économique pour le développement, p. 95.

[2] *Ibid*., p. 99

[3] *Ibid*., p. 99

[4] *Ibid*., pp. 99-100.

ثمة ما يشبه الإجماع على محدودية أنواع الشراكات التي ربطت تقليدياً المغرب العربي بأوروبا، حيث أكدت القراءات النقدية لحصيلة العُشرية الأولى لاتفاقية برشلونة (1995- 2005) على تواضعَ نتائج الشراكة الأورو-متوسطية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، كما لم تُحقق " سياسة الجوار" التي أعقبتها التأثيرات الإيجابية المرجُوَة منها، والأمر نفسه حصل للحوارات المصغرة بين ضفتي المتوسط (5+5 على سبيل المثال). ومن جهة أخرى، نلاحظ اهتماماً أمريكياً متصاعداً ببلاد المغرب، إلى حد قد يُنظر إليه بحسبه تنافساً بين القوتين الأوروبية والأمريكية[1]. وبذلك وانطلاقا من هذه النقطة؛ فإن كلمة شراكة ليست في موقعها المناسب لأن الواقع خلاف ذلك؛ فالإتحاد الأوروبي يفرض شروطه وأجنداته على شركائه خاصة في إطار "المشروطية الأوروبية" التي تكرسها اليوم خطط عمل سياسة الجوار، كما أن اختلاف التوازن والتكافؤ الصارخ بين هؤلاء الشركاء من شأنه أن يكرس فقط لعلاقات التبعية. فالبديل هنا قد يكون بالنسبة لدول المغرب العربي إما الاتفاق أو الاتحاد فيما بينها لمواجهة الهيمنة الأوروبية وإنشاء بذلك شراكات مع الولايات المتحدة[2].

إن تطور السياسات الأوروبية بداية من سنة 2004، مباشرة بعد التوسع الذي عرفه الإتحاد الأوروبي وظهور السياسة الأوروبية الجديدة للجوار، لم يحد عن التوجه السابق، بل تأكد البعد الأمني بشكل جليّ في "مخططات العمل"، التي تعتبر الوسيلة الجديدة المحددة لمجال التعاون بين الإتحاد الأوروبي والدول التي تختار الآن انضمام إلى سياسة الجوار. فمخططات العمل هذه تضمنت بنودا جديدة في طبيعتها بالمقارنة مع الاتفاقيات التقليدية للشراكة، تتعلق بالتعاون في المجال الأمني المتصل بمكافحة الإرهاب، بوضع الأطر القانونية والمادية الملائمة وبالتعاون في المجال الاستخباراتي وبحماية الحدود، وتطبيقات مُنمّطة للتعامل مع الهجرة غير الشرعية وإقامة مراكز خاصة باستبقاء طالبي الهجرة على الضفة الجنوبية للبحر بشكل قد يحول منطقة المغرب العربي إلى منطقة فاصلة بين القارتين الأوروبية والإفريقية، تأمّن الأولى و تعزل الثانية[3]. ولذلك، يمكننا القول أن تعويض كلمة التعاون بكلمة الشراكة لم يترجم نهائيا على أرض الواقع[4].

ينطوي مشروع الشراكة الأمريكية مع المغرب العربي على عناصر مختلفة عن المشاريع التي جمعت تقليدياً المنطقة بأوروبا [الجماعة الاقتصادية الأوروبية]، أو حين الانتقال إلى صيغة "الإتحاد الأوروبي" عام 1993. فبينما ظلت العلاقات المغاربية الأوروبية سجينة الطابع الثنائي منذ الجيل الأول من اتفاقيات التعاون أواخر الستينيات، ينبني المشروعُ الأمريكي على مقومات جديدة أهمها: إقامة حوار دوري مؤَّسس على قواعد ملموسة بين كبار المسئولين في الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغاربية الثلاث :الجزائر، المغرب، وتونس. وفي هذا الصدد، يروم المشروعُ التعاملَ مع المنطقة المغاربية كفضاء متكامل، الأمر الذي يفسر قولَ المسئول الأمريكي في الاقتصاد "إيزنشتات": "لذلك، يحظى القطاع الخاص في مشروع الشراكة بمكانة خاصة، لأنه في تقدير

[1] أحمد إدريس، مرجع سابق، ص. 3.

[2] Abdennour Benantar, « Le Maghreb entre le partenariat Euro - Méditerranéen et le partenariat Américano–Maghrébin », ***La Méditerranée Occidentale entre régionalisation et mondialisation,*** (Algérie : C.R.E.A.D, 2003), p. 77.

[3] أحمد إدريس، المرجع سابق، ص. 3.

[4] Abdennour Benantar, *op, cit*., p. 81.

الأمريكيين، سيلعب دوراً ريادياً في المدى المتوسط والبعيد، الأمر الذي جعل التشديدَ على الإصلاحات الهيكلية للاقتصاديات المغاربية، تتصدَّر أولويات مشروع الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية.."[1].

يمثل الاقتصاد مقتربا هاما بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية اتجاه المغرب العربي حيث أن التوسع الجيو- اقتصادي للولايات المتحدة يغطي تقريبا كافة أنحاء المعمورة (من منطقة آسيا والباسيفيك إلى منطقة التبادل الحر للأمريكيتين إلى الفضاء الاقتصادي عبر- الأطلسي)؛ فلا مجال لأن تكون منطقة المغرب العربي هي الأخرى إلا هدفا أمريكيا خاصة وأنه حسب المعهد العالمي للمالية، فإن الجزائر والمغرب وتونس ستمثل في السنوات المقبلة إحدى أكبر الأسواق في العالم[2]. هذا، وبالإضافة إلى الثروات البترولية التي تمتلك عليها الجزائر وليبيا – بدون شك- تجذب انتباه الأمريكيين. ولكن الإستراتيجية الأمريكية نحو المغرب لا تشجعها احتياجات ورغبات اللوبي البترولي الأمريكي فقط، بل المنطقة تمثل أيضا أهمية كبيرة ذي طبيعة إستراتيجية تتعلق بالفضاء الشرق أوسطي و بمسار السلام الفلسطيني- الإسرائيلي. في هذا السياق، فإن دور المغرب وتونس في مسار "مينا"، مرحب به في واشنطن التي تريد تطوير شبكة من العلاقات الثنائية مع دول المغرب العربي لتعزيز هذا المسار، وحتى لا يكون المغرب معزولا عن إستراتيجيته الجيو- اقتصادية الكونية في المقام الثاني[3].

علاوة على ذلك، يعتبر المشروع الأمريكي المقترح في 1997 والمتعلق بمشروع الشراكة الأمريكية المغاربية والمعروفة بمشروع "إيزنشتات"، أول مشروع استراتيجي ينافس المشروع الأوروبي في منطقة تنتمي تقليديا إلى الهيمنة الاقتصادية الأوروبية. فالبعض يرى في هذا تنافسا حقيقيا حتى وإن لم يتم الإقرار به بشكل رسمي من الطرف الأمريكي. وجاءت هذه المبادرة في وقت تسعى فيه واشنطن إلى تطوير علاقتها الاقتصادية مع دول المغرب وخاصة مع الجزائر. فالبعض يرى أن هذا المشروع الأمريكي هو فرصة لإعادة توازن العلاقات الأورو- مغاربية المنحازة أكثر مما يجب نحو أوروبا. ومن جهة أخرى فإن منطقة التبادل الحر الأمريكية–المغاربية قد تمكن البضائع المغاربية من الوصول إلى السوق الأمريكية وسوق "ألينا" (ALENA) التي تضم الولايات المتحدة، كندا، والمكسيك. ولكن بفعل العلاقات الكثيفة بين أوروبا والمغرب العربي والعلاقات التاريخية والتقارب الجغرافي، فسيكون من الصعب للشراكة المغاربية- الأمريكية أن تنافس الشراكة الأورو- متوسطية[4].

ورغم هذه الصعوبات، فيبدو أن الأمريكيين قد قرروا البدء في تكريس مشروعهم بسرعة. فمنذ بداية مشروع "إيزنشتات"، تكثف معدل زيارات المسؤولين الأمريكيين في المنطقة. وهذه العملية تعتبر في أوروبا كبداية إنشاء مشروع منافس أو حتى نوع من الانتقام في ظل التنافس الأورو- أمريكي في عالم ما بعد الحرب الباردة. كما أن السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وأزمة البحيرات الكبرى كانت أيضا محل القلق الأوروبي خاصة الفرنسي منه، الذي يرى أن المنطقة الخاصة بنفوذه هي محل للأطماع الأمريكية. تماما كما هو الشأن مع أزمة شمالي مالي التي أكدت على الاهتمام المزدوج الأمريكي- الأوروبي بتسوية القضية وترجمة هذا الاهتمام إلى تصميم سياسات متماسكة أعربت عنها بشكل رسمي الزيارتين الأخيرتين والمتزامنتين لكل من "كاترين آشتون" المفوضة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، وهيلاري كلينتون وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية. وقبل ذلك، تكثيف الجهود الأمريكية والأوروبية للتعامل مع قضية الأمن في دول الساحل والصحراء لما لها من

[1] أمحمد مالكي، مرجع سابق، ص. 1.

[2] Abdennour Benantar, *op., cit*, p. 79.
[3] *Ibid*., 85.
[44] *Ibid*., p. 88

تداعيات على الأمن في المنطقة، من خلال التعاون المشترك، وخاصة في المجالات العسكرية، وذلك لمواجهة "الإرهاب والتطرف"[1].

ومن خلال ما تقدم، يمكن القول أن المشروع الأمريكي يعتبر إذا منافسا للمشروع الأورو- متوسطي في منطقة المغرب لكن بتحفظ كل من المعنيين بالإعلان عنه. وبالرغم من أن أمريكا قد ووجهت بالرفض في المشاركة في مؤتمر برشلونة الذي كان مقتصرا على الدول المشاطئة للبحر المتوسط وأعضاء الإتحاد الأوروبي؛ فإن أوروبا قد تفادت بدورها المواجهة مع واشنطن. وقد جذب انتباه الأمريكيين الـ4.685 مليار إيكو المخصصة من طرف الإتحاد الأوروبي للدول المتوسطية والتي أرادوا أن تمر ببنك التنمية بالشرق الأوسط في إطارا مسار "مينا"، الأمر الذي رفضه الأوروبيون. ولكن هذا لم يخلف التوتر في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، فبالعكس فقد حاول الأوروبيون تهدئة الأوضاع من خلال إعلان برشلونة الذي يقر أنه لا يريد أن يكون منافسا لمبادرات أخرى خاصة مسار السلام ومسار "مينا". كان يعتقد الأوروبيون أنه في حالة إذا ما تخلوا عن الشرق الأوسط لصالح الأمريكيين مع إبقائهم على تمويل مسار السلام؛ فإنهم سيتمتعون بذلك بمطلق الحرية في المتوسط. ولكن الأمريكيين قرروا عكس ذلك، لأنه على عكس المجال الإستراتيجي الذي يقر بتقاسم وتبادل الأدوار؛ فإن المجال الاقتصادي لا يقر لا بتقاسم المصالح ولا بتبادل الأدوار، بل يقر فقط بتعظيم المكاسب[2]. خاصة وأنه في خضم الأحداث التي أعقبت الحرب الباردة، ازداد اهتمام أمريكا بمنطقة المغرب العربي في بادئ الأمر تحت لواء العولمة وخاصة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر. فبعد الهجمات التي تعرض لها الأمريكيون، أصبحت الولايات المتحدة حذرة جدا ومتشبثة أكثر بالمنطقة، انطلاقا من رصد تحركات تنظيم القاعدة حتى وإن كانت لها جذورا في المنطقة المغاربية (العرب الأفارقة). كما كان صناع القرار في اللعبة السوداء الأمريكية متمسكين في أواخر سنوات التسعينيات من القرن الماضي بالإقليم المغاربي ككل، مركزين على السوق. وهذا بالرغم من وجود حالة عدم الاستقرار في الصحراء الغربية، حيث أصبحت هذه الأخيرة مصدر توتر وقلق بين الجزائر والمغرب، مما يحول دون اندماج وتكامل إقليميين. وهذا ما عملت أمريكا على استغلاله لصالحها فكان لها أن شرعت في مشروع الشراكة الأمريكية- المغاربية لمنافسة المشروع الأوروبي في المنطقة[3]، بالإضافة إلى توغلها في كل المبادرات الأمنية في المنطقة المغاربية خاصة بعد التداعيات الأمنية لـ"الثورات العربية" مما يدل على تكريسها لمنطق المنافسة وانتهاج أسلوب جديد يعتمد "القوة الذكية" (smart power)[4].

4- المغرب العربي كرهان للتنافس الأوروبي- الأمريكي: الرهانات الاقتصادية، التجارية والسياسية- الإستراتيجية

شهد التنافس الأوروبي- الأمريكي توسعا إلى منطقة المغرب العربي خاصة بفعل التوسع الأمريكي نحو الجنوب؛ وهو الأمر الذي يراه الإتحاد الأوروبي بعين التحدي عندما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية استغلال بعض الثغرات في مسار برشلونة للتغلغل في المتوسط مواجهة بذلك قرار الإتحاد الأوروبي بخصوص التوجه نحو

[1] أنوار بوخرص، **الجزائر والصراع في مالي**، (بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2012)، ص. 28.

[2] Benantar Abdennour, *op. cit.*, pp. 88.89.

[3] Zoubir, Yabia H, les états –Unis et le Maghreb : Primauté de la sécurité et marginalité de la démocratie, *l`Année Du Maghreb* (Paris : CNRS EDITIONS, 2007), p. 563.

[4] أحمد علي الأطرش، "قراءة في منطلقات الإستراتيجية الأمريكية نحو المغرب العربي"، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربيين** (تونس)، عدد 2 (2011)، ص. 6.

الشرق. بهذا تكون أمريكا قد حققت مكسبا بإمكانه أن يكون أقل أهمية من منطقة الخليج لكنه يبقى مكسبا ذو ميزات عديدة؛ منها كون المغرب العربي يشكل سوقا من 100 مليون مستهلك وإمكانيات ضخمة من المحروقات بالإضافة إلى أن خبرة دول المغرب العربي في مجال مكافحة الإرهاب يعد على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. وبذلك، يمكن القول أن الوضعية الأمريكية الجديدة في المغرب تمثل نهاية تقاسم الأدوار بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي وبداية لمشوار طويل من التنافس.

- الرهانات الاقتصادية و التجارية

يمكننا الحديث عن تنافس الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي في المغرب العربي على الصعيد الاقتصادي، حيث بدأت الولايات المتحدة بعقد شراكة مع الجزائر وليبيا في مجال المحروقات ومنطقة تبادل حر مع المغرب. وقد كانت تعي بذلك أن أوروبا سيكون لها نفوذا اقتصاديا قويا في المنطقة لذالك، قررت بسط هيمنتها على اقتصاد النفط وهذا لأسباب تاريخية وجغرافية؛ فالحضور الأوروبي في المنطقة قوي حيث يهيمن على 75 ٪ من التجارة الخارجية، ويربطها باتفاقيات شراكة عامة. وبذلك، فإن التدخلات الأمريكية ليست مرحبا بها من قبل الاتحاد الأوربي رغم استعمال كلا القوتين نفس الوسائل[1].

إن الوجود الأوروبي في المغرب العربي قوي جدا لأسباب مرتبطة بالتقارب الجغرافي، فاتفاقيات الشراكة الشاملة تربط هذه البلدان في إطار مسار برشلونة. وتشارك الولايات المتحدة أيضا كفاعل بعيد جغرافيا بثلث التصديرات لبلدان المغرب العربي، والمتكونة أساسا من المحروقات الجزائرية، كما تشكل 22٪ من إيرادات هذه البلدان. فالمبادرات التجارية الأمريكية الأخيرة باتجاه المنطقة الوسطى من المغرب لا يراها الإتحاد الأوروبي بعين الترحيب خاصة وأن هذا الأخير، يريد أن يكون هذا الفضاء فضاء خاصا بسياسة الجوار الجديدة. والولايات المتحدة في علاقاتها إزاء المغرب العربي تعتمد على نفس الوسائل المستعملة من طرف الإتحاد الأوروبي مثل الشراكة والتبادل الحر. وبما أن المنطقة المستهدفة تنتمي تاريخيا إلى النفوذ الأوروبي؛ فإن مشاريع التعاون الأمريكية-المغاربية قد تكون مصدرا للصراع خاصة وأن هذه المبادرات من شأنها أن تتسبب في تنافس غير عادل. وفي نفس الوقت، فإن الأمريكيين لا يعيرون أهمية إلى هذا النوع من التفكير التنافسي، كما قال الرئيس الأمريكي السابق كالفن كوليدج (Calvin Coolidge) منذ ست سنوات قبل الأزمة الاقتصادية في 1929:

"L` affaire de l` Amérique C`est les affaires" ولا تزال هذه المقولة تعبر حقيقة عن السياسة الأمريكية حتى ولو تبقى مكافحة الإرهاب الهم الأساسي في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية[2]. إن التوترات عبر-الأطلسية الطارئة على المجال الاقتصادي ما هي إلا نتيجة لصراع الشركات العابرة للقوميات المهيمنة على الاقتصاد العالمي للحصول على أسواق جديدة والمواد الأولية واليد العاملة القليلة التكلفة. فقرارات الولايات المتحدة الأمريكية تنصاع دوما للمصلحة القومية، خاصة في ديناميكية التنافس الليبرالي بما أن اللوبيات التجارية هي التي تمارس الضغط على صناع القرار[3].

ويشكل كل من الغاز والبترول رهانا ومطلبا لكلا القوتين الأوروبية والأمريكية، حيث تريد أمريكا الهيمنة على إحدى أكبر الاحتياطات في العالم، كما تريد أوربا تأمين واستمرار تدفق هذه الثروات إليها. بالإضافة إلى

[1] Aomar Baghzouz, La rivalité Américano - Européenne Au Maghreb, Les États – Unis Et le Maghreb Regain D intérêt ?, *op. cit*., p. 102.
[2] *Ibid*., p. 102.
[3] *Ibid*., p. 102

ذلك، فإن ارتفاع الأسعار لبرميل البترول والندرة المرتقبة لـ2015 تفزع الدول المستهلكة لهذه الطاقة وتزيد من حدة التنافس الأمريكي- الأوروبي. كما تشجع البحث على مصادر بديلة، مثل الوقود ذو المصدر النباتي والهدروجين. فكل ما تصبوا إليه القوتين هو ضمان أمن اقتناء البترول على المدى البعيد واكتساب قوة الرقابة على أكبر آبار النفط في العالم. ولهذا السبب، تحظى الصحراء الغربية بأهمية كبيرة لدى القوتين، وعن طريق التنافس على الأسواق؛ نلاحظ أن الهم المشترك للأوروبيين والأمريكيين هو الحصول على أحسن العقود مع الجزائر وليبيا.

ولعل ما آلت إليه الأزمة الليبية من تداعيات أمنية إقليمية ودولية لأكبر مثال على التزاحم والتدافع الدوليين للاستحواذ على نصيبٍ من "الكعكة الليبية". فسرعان ما تم تدويل النزاع في ليبيا في شكل تدخل أجنبي تحت مظلة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973، الذي يقضي بحماية المدنيين والحظر الجوي على ليبيا، ولكن من المعروف أن "حلف النيتو" الذي أوكلت له مهمة تنفيذ هذا القرار، تقوده الدول الغربية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، الساعية أصلا إلى التدخل في ليبيا للمحافظة على مصالحها وتوسيعها من خلال زيادة استثماراتها في قطاع النفط الليبي المغري لهذه الدول لما تيمتع به من قرب لموانئها ومميزات كثيرة يأتي في مقدمتها جودته وهنا ينبغي التنبه إلى أن مطامع الدول الغربية التي تقود هذا التدخل ستجعل ثمنه باهظا ليس فقط على ليبيا، بل على منطقة المغرب العربي برمتها[1].

علاوة على ذلك، يمكن اعتبار المغرب العربي كفاعل جيو- سياسي بترولي، بحيث يشكل نصف إنتاج البترول في إفريقيا، ويبلغ احتياطي النفط بالمغرب 10٪ من الاحتياطي العالمي؛ فبنسبة 22.5٪ و13.7٪ تكون ليبيا والجزائر محطة اهتمام لدى الأوروبيين والأمريكيين على حد سواء واللذين حظروا في السنوات الأخيرة، بأسواق مربحة. بصفة عامة، تريد الولايات المتحدة الأمريكية بسط نفوذها في المتوسط كما فعلته في بحر قزوين وفي الخليج العربي، أما الإتحاد الأوروبي فلم يستطع تبني سياسة طاقوية مشتركة لإحداث توازن مع الهيمنة الأمريكية المتنامية في سوق الطاقة[2]. فعلى سبيل المثال، أبرمت شركة" سونتراك" للنفط والغاز عقود استغلال واستثمار مع ست شركات أمريكية في خريف 1991 أي تاريخ دخول القانون الجزائري حول الامتيازات النفطية حيز التنفيذ، لتصل الاستثمارات الأمريكية في حقل إنتاج النفط والغاز الثلاثة مليارات دولار. بيد أن أهم صفقة هي تلك التي أبرمت مع شركة "بيكتيل" الأمريكية المتخصصة في بناء خط أنابيب نقل الغاز الجزائري نحو أوروبا المُسمى "خط المغرب العربي- أوروبا".. والحال أنه يحق لهذه الشركة، بمقتضى العقد أعلاه، السيطرة على تدفق الغاز نحو أوروبا على واجهتي إسبانيا عبر المغرب وإيطاليا عبر تونس[3].

- الرهانات السياسية والإستراتيجية

يبدو أن الأمريكيين والأوروبيين قد دخلوا بمشاريع متعارضة في لعبة احتواء متبادل في مواجهة المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، تحاول أوروبا من خلاله أن تكون ندا بإنشاء علاقات وشراكات في المتوسط. ومما سبق، يبدو أن منطقة المغرب العربي لا تعكس أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية سوى اعتبارها منطقة للامتداد نحو الشرق الأوسط وبصفة تسمح لأمريكا بتحقيق مآربها ومخططاتها الإستراتيجية. وهنا تكمن

---

[1] ديدي ولد السالك، "مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي"، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربيين** (تونس)، عدد 2 (2011)، ص. 05.

[2] Aomar Baghzouz, La rivalité Américano - Européenne Au Maghreb, Les États – Unis Et le Maghreb Regain D intérêt ?, *op. cit.*, p. 104.

[3] أمحمد مالكي، مرجع سابق، ص. 2.

عقدة التنافس الأوروبي–الأمريكي في كل المتوسط. يمكن تلخيص ذلك في شكل "سوء تفاهم"، لأن الأمريكيين يعتبرون أن المتوسط نقطة من نقاط إستراتيجيتهم العالمية، بينما يمثل المتوسط أهمية حيوية بالنسبة لأوروبا. وانطلاقا من ذلك، فأوروبا تحاول إنشاء قطبا قويا يشتمل على المنطقة المجاورة وباستطاعته التنافس مع القوى الكبرى. وبهدف تقوية مكانته في إطار ثلاثية: "أمريكا، الإتحاد الأوروبي والصين"؛ يريد الإتحاد الأوروبي أن يكون النواة التي تدور حولها الدوائر المركزية تماما على النمط الإقليمي الأمريكي. وتترأس فرنسا هذه الطموحات التي تضعها دائما في قلب التنافس مع أمريكا من جهة، ومن جهة أخرى لأنها تملك مصالح حيوية على أراضي مستعمراتها القديمة في المغرب العربي، ففرنسا تريد بذلك أن ترتكز على هذه النقاط لتأخذ أوروبا إلى موقع القوة العالمية[1]. ولا عجب في ذلك، مادام الإتحاد الأوروبي يقدم نفسه اليوم كـ"قوة معيارية" لإثبات ذاته على المستوى الدولي، وهو ما جعل منه فاعلا مميزا، هذا فضلا عن انخراطه في مشاريع هذه "القوة المعيارية" وانفتاحه تقريبا على جميع دول العالم. كما أن قوة اندماجه الاقتصادي والقانوني الناجح، أدى إلى تكريسه لتأثير معياري خارج حدوده الإقليمية؛ فأصبح ذلك التأثير المعياري واحدا من أولوياته ضمن أجندة سياسته الخارجية. بالإضافة إلى امتلاكه على وسائل حديثة تحت تصرف دوله الأعضاء، إلا أنه يعلم جيدا بأن المعيار وحده، لا القوة بإمكانه أن يُذيع صوته على الساحة الدولية[2] بما فيها الحوض المتوسطي. فضلا عن ذلك، فإن معاهدة ماستريخت هي التي حددت هدف "إثبات هوية الإتحاد الأوروبي على الساحة العالمية"[3] فيما يتعلق بمعنى وحدة فواعله وخصوصية نموذجه. إذا كان النشاط الخارجي للإتحاد الأوروبي يعكس هويته كفاعل وشريك عالمي[4]، فإنه يجب عليه أن يعمل من أجل نقل معاييره إلى باقي العالم، هذه المعايير التي لطالما تصدرت عمليات نشأته وتطوره، وهي اليوم تتصدر عملية توسعه. إن معاهدة لشبونة التي أجرت تعديلات على المعاهدة المنشأة للإتحاد الأوروبي وكذلك معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية، ذهبت إلى أبعد من ذلك في مادتها 2§ 5: "في إطار علاقته مع باقي العالم، يعمل الإتحاد الأوروبي على إثبات وترقية معاييره وأهدافه [...]"[5].

إلا أن اقتسام الأدوار من النظرة الجغرافية لم يعد يجدي نفعا، وذلك بسبب آثار العولمة؛ فلا تستطيع القوى العالمية أن تمتنع وتكف عن التنافس. وعلى سبيل المثال، أخذ الإتحاد الأوروبي في 1990 ينافس أمريكا في عقر دارها بعقد إبرامه اتفاقيات تبادل حر مع أمريكا اللاتينية. يريد الإتحاد بذلك إنشاء شراكة إستراتيجية مع بلدان مثل الشيلي، المكسيك، أمريكا الوسطى...وذلك لإحداث توازن مع الهيمنة الأمريكية والأطلسي بضفتيه. فهو يريد أن يؤسس مناطق نفوذ خاصة به ومحفوظة له، مع محاولة التوسع في مناطق النفوذ الخاصة بالآخرين. فهذا نوع من الإستراتيجيات للاحتواء المتبادل، مارسها الأمريكيون من قبل لإبعاد روسيا عن الأرضي الروسية الوسطى، واحتواء الصين "العملاق النائم" الذي تتنامى قوته بشكل واضح يوما بعد يوم. وبالعودة إلى الفضاء المغاربي، فمن

[1] *Ibid.*, p. 107.

[2] Zaki Laïdi, "Le pouvoir de la norme : les formes inattendues de l'influence européenne", *Cahiers européens de* Sciences po, 5 (2007) : p. 5.

[3] Art. 2 TUE.

[4] Titre V de la partie III (article III-193, 1er alinéa) du projet de traité constitutionnel; voir Commission des Communautés européennes, *La politique de développement de l'Union européenne: "Le consensus européen"*, COM (2005) 311 final, du 13 juillet 2005, p. 4.

[5]-Ulaş Candaş, "L'influence normative de l'union Européen par le bilais de liens conventionnels: une contribution de juriste a théorie des relations internationales", Ankara Avrupa Çalışmaları Dergisi 2 (2010). p. 25

المحتمل بشكل كبير أن يكون التنافس الأوروبي- الأمريكي مستمرا عبر الزمن، إذا أخذنا بعين الاعتبار النتائج التي يحدثها هذا التنافس[1].

إذا حاولنا قراءة **استراتيجية** للمشاهد المستقبلية المحتملة للتنافس الأوروبي- الأمريكي على منطقة المغرب العربي، فإننا بصدد سياسة احتواء متبادل. حيث يعكس هذا المشهد التنافسي بين هذه القوى الكبرى في البلاد المغاربية جميع طرق احتواء المغرب للحد من توغل الطرف الآخر، وبطريقة تخدم إستراتيجية كل طرف في تحقيق أهدافه الكبرى. تريد أوربا إنشاء قطب تنافس به القوات الأخرى أمثال الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فيكون بذلك المتوسط الحجر الأساس في إطار سياسة الاحتواء هذه. ويتجسد الاهتمام هنا في الدور الفرنسي الذي برز بشك كبير في وجه المحاولات الأمريكية خاصة وأن لفرنسا مصالح كبرى ومربحة في المغرب العربي. والتوجه الأمريكي المغاربي ما هو إلا ردة فعل للاهتمام الأوربي والفرنسي خاصة بمنطقة أمريكا الجنوبية التي تعتبرها الولايات المتحدة منطقة محفوظة.

5- البعد الأمني للتنافس الأوروبي- الأمريكي في المغرب العربي: أمن صلب أم أمن لين؟

لنتساءل في البداية: هل يمكننا الحديث عن التنافس بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي في مجال تعيش فيه أوروبا تحت الحماية والمظلة الأمريكية؟ إن عدم التوازن في القوى لا يخول لنا الحق في وصف العلاقة بالتنافس رغم أن فرنسا لم تتقبل يوما الوضعية الأوروبية الخاضعة أمنيا للهيمنة الأمريكية. ومن جهة أخرى؛ نلاحظ تطابق الأطر الأمنية في المتوسط (السلة الأمنية لمسار برشلونة، حوار اتحاد أوروبا الغربية مع الدول المتوسطية، الحوار الأطلسي- المتوسطي، قمة براغ الأطلسية، قمة اسطنبول الأطلسية، "مبادرة اسطنبول للتعاون" كشراكة أطلسية- شرق أوسطية، الشراكة من أجل التعاون (المتوسطي) لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، النيتو، منتدى 5+5....)؛ فكل هذه المبادرات والحوارات الأمنية تأخذ طابع سباق أورو- أمريكي نحو القيادة الإستراتيجية خاصة على الساحة المغاربية. وبذلك، فإن اختلاف الرؤية الأمنية يكون على مستوى مقترب الأمن عامة من محاربة الإرهاب إلى العلاقات مع حلف شمال الأطلسي.

يطغى إلى السطح في هذا الصدد، سؤال جوهري: هل تنتمي مشاكل البلاد المغاربية إلى الأمن الصلب أم إلى الأمن اللين؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تسمح لنا بمعرفة أي من القوتين الأمريكية أو الأوروبية يهيمن على المنطقة. إذا انطلقنا من نقطة التقسيم الكلاسيكي للأدوار بين قوة عالمية تهتم أساسا بالجانب الصلب للأمن وقوة إقليمية تُعرف على أنها "قوة معيارية" وفي أدبيات أخرى "قوة مدنية"، فنحن ندرك أن المتوسط الغربي ليس بأولوية بالنسبة لأمريكا، فيمكن أن نفكر أن الجانب الأمني في المغرب الذي يوصف بأنه مدني هو من قضايا الإتحاد الأوروبي. حسب كاغان (KAGAN)؛ فإن أوروبا ضعيفة نسبة إلى قدراتها العسكرية المحدودة، وكل ما بإمكانها فعله هو تطبيق قوة لينة في المنطقة المجاورة لها[2].

إن الشراكة الأورو- مغاربية بما تحمله في سلتها السياسية والأمنية، تستجيب في هذا الصدد إلى الأمن اللين كما أنها تعترف بحدودها بالنسبة إلى القوة العالمية الأمريكية في المتوسط. إن أوروبا تخطط لطموحات إقليمية كبيرة في الفضاء المغاربي مع بسط جزء من نفوذها في القارة السمراء وكذلك الشرق الأوسط والقوقاز. أما إذا عدنا إلى الواقع، فإننا نجد الأمور أكثر تعقيدا، لأن كل هذه المنطقة تتمركز ضمن اهتمامات الولايات

[1] Aomar Baghzouz, La rivalité Américano - Européenne Au Maghreb, Les États – Unis Et le Maghreb Regain D intérêt ?, *op. cit.*, p. 109.

[2] *Ibid.*, p. 110

المتحدة الأمريكية. أما المغرب الذي يهمنا في هذا الموضع من الدراسة، فهو فضاء تحت رقابة مشددة، والقوة اللينة أصبحت فجأة وسيلة أخرى لتطبيق القوة بالنسبة للأمريكيين. كما توضحه لنا المبادرات التي أتت بها أمريكا في إطار الحرب الشاملة ضد الإرهاب. فمن هنا يبدو لنا أن المقترب المزدوج للأمن اللين والصلب بدأ يتداخل أمام مقترب الأمن الشامل الذي يستجيب بطريقة أفضل لضروريات ومتطلبات الدفاع الأمريكي. من هنا نستنتج أن التنافس الأورو- أمريكي على المستوى المغاربي هو من جهة تدخل أكبر من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ومن جهة أخرى ضرورة أمنية تطالب بها البلدان المغاربية ومحددة بالمعنى الكلاسيكي؛ أي "الأمن الصلب، الأمن العسكري، حماية إقليمية واستقرار الأنظمة"[1].

من شأن ذلك بالطبع أن لا يجعلنا نجزم بفكرة التنافس بين أمريكا وأوروبا، كون هذه الأخيرة لا تزال تحت الحماية الأمريكية. فتقاطع حلف الشمال الأطلسي ومنتدى 5+5 كثيرا ما يؤدي إلى تنافس في القيادة الإستراتيجية. أما في المغرب العربي فالسؤال يتوجه أكثر نحو الأمن عامة ومحاربة الإرهاب والعلاقة مع النيتو. فهل الأمن في هذه المنطقة متعلق بالأمن المرن أم الأمن الصلب؟ و هنا يجب علينا معرفة من يقود الأمن؟ كون المغرب العربي خارج الاهتمامات العسكرية لأمريكا التي تركز على الشرق الأوسط. وبما أن الإتحاد الأوروبي لا يملك من مقومات الأمن الصلب حتى يعمل على تطبيقها في المنطقة المغاربية، فإن دوره إذن هو دور أمني مرن يعبر عنه بالسلة السياسية الأمنية لمسار برشلونة وجميع المبادرات الممكنة والفعلية في الفضاء المتوسطي. ومنذ 11 سبتمبر تهتم الولايات المتحدة بالمغرب العربي على أنه مكمل للأمن في الشرق الأوسط باعتباره تحت مراقبة مشددة من الأمن المرن المنخرطة في سياسة عالمية لمكافحة الإرهاب، وهذا رغم أن الإتحاد الأوروبي يرحب بهذه المراقبة خاصة منذ 11 سبتمبر كون أن كلا من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كانا قد تعرضا لهجمات إرهابية.

6- الموقف المغاربي في مواجهة التنافس الأوروبي- الأمريكي

مقابل هذا المعطى التنافسي، تقدم البلدان المغاربية صورةَ المنطقة التي عزَّ على مكوناتها الخمسة المحافظة على الحد الأدنى من التنسيق والتعاون المشتركين اللذان يجعلا منها قادرةً على خلق درجة من التوازن بين التدافع الدولي نحو ربوعها ومتطلبات السيادة الوطنية والأمن الجهوي المشترك بين مختلف دولها. والأكثر من ذلك، تبدو البلاد المغاربية منقسمةً على نفسها حُيال التفاعلات الإستراتيجية التي ترتسم في منطقتها، سواء تعلق الأمر بالسعي الحثيث إلى انتزاع صيغة متميزة في علاقتها بالطرف الأوروبي [صيغة الوضع المتقدم بالنسبة للمغرب، وربما لاحقاً لتونس]، أو الانتقال إلى مرحلة نوعية في صلتها بالولايات المتحدة الأمريكية [خلق مناطق للتبادل الحر، والتنسيق الأمني والعسكري]، أو حتى التفكير في التعاطي الإيجابي مع الاهتمام المتنامي للصين بالمنطقة. وفي كل الحالات تفتقد البلدان المغاربية إلى قاعدة الحد الأدنى من الشروط التي تسعفها في التفاعل مع التوجهات الجيو- استراتيجية الجديدة التي حَكَمت العالم بعد نهاية الحرب الباردة وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، ومن الواضح جداً أن الزمن المنظور لا يحمل ما يكفي من المؤشرات لإقناع المتابع لتطورات المنطقة المغاربية بوجود فرص فعلية لإعادة الروح والقوة إلى المشروع المغاربي، كما ليس هناك احتمالات لإمكانية حَلحَلَة الوضع المغاربي في اتجاه ما هو أفضل[2].

[1] *Ibid*., p. 111.

[2] أمحمد مالكي، مرجع سابق، ص. 1.

يبدو أن الدول المغاربية قد تبنت إستراتيجية (كل لنفسه)، فتبحث كل دولة من جهتها لتثمير التنافس الأور- أمريكي في المغرب العربي لصالح كل واحدة منها على حدا. فلماذا هذا الهروب نحو الأمام؟ ولماذا هذا التوجه الأطلسي؟ الإجابة هنا تكمن في جزئيين؛ يتعلق الجزء الأول بالإحباط والهاجس الموجود اتجاه الشريك الأوروبي؛ لأن الدول المغاربية محبطة من النتائج غير المرضية المتوخاة عن الشراكة الأورو- مغاربية التي لم تأت أكلها ولم يف طرفها الأوروبي بوعوده. وبحكم أن دول المغرب العربي تملك الخيار لتعديد الشركاء؛ فكأنها تخاطب الإتحاد الأوروبي قائلة: "إن الإتحاد الأوروبي قد خذلنا لفائدة دول الشرق، فنحن نخذله لفائدة سيد العالم". إن الآمال المحبطة لمسار برشلونة قد زادت من جو الحذر الذي يهيمن على دول المغرب العربي ومستعمريهم القدامى، فإذا كان الإتحاد الأوروبي يتعامل مع المغرب العربي على أنه مصدرا للتهديدات الأمنية العابرة للأوطان، كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والاتجار بالمخدرات....الخ؛ فإن الشركاء شمال–الإفريقيين يتخوفون من فكرة إقحام أوروبا القوية أمام أبوابهم. وهذا التخوف تم التطرق إليه في التسعينيات عندما أرادت بعض الدول في الضفة الشمالية زيادة قدراتها العسكرية والبرية والجوية والبحرية في المتوسط أو ما يعرف بـ"الأوروفور والأورومارفور"[1]. وبصفة عامة فإن بناء هوية أوروبية للدفاع والأمن في حلف شمال الأطلسي أو الإتحاد الأوروبي تبدو للمغاربة كتهديد خاصة بالنسبة للأنظمة الشمولية في منطقة المغرب[2]. ففي إطار هذا التوجه الأورو- أطلسي جنوبا وهذه القراءة الجديدة للأمن أنشأت دول أوروبا الجنوبية في 1995 وحدتين للتدخل السريع في المتوسط، على أساس مفهوم "بتسبرغ"[3]، مما أثار انتقادات الدول العربية التي رأت فيها تناقضا مع مسار برشلونة للشراكة والحوار.

وفي نفس المجال، فإن الحوار مع أمريكا يسمح بتعديل اتفاق أورو- أمريكي يمنح لأوروبا السيطرة المشتركة على المتوسط الغربي. فالتوازن الذي قد يحدثه وجود الولايات المتحدة في المنطقة هو أيضا مطلب تبديه الدول المغاربية. فقادة هذه الدول يرون أن بعض شروط الشراكة الثنائية مثل حقوق الإنسان والديمقراطية تعتبر ذريعة لتقييد العلاقات. وقد تستعمل لتهديد سيادتها وبقائهم في السلطة. بالنسبة لبعض الدول المغاربية مثل الجزائر وليبيا، فإن نهاية الإتحاد السوفيتي، قد انتزعت منهم مظلة الحماية، ولا بد من بحثهم عن حلفاء جدد. وبما أن أوروبا لا تستطيع لعب هذا الدور كونها هي الأخرى تحت مظلة النيتو وكونها صورة تهديد بالنسبة للدول

---

[1] **أوروفور** عبارة عن وحدة عسكرية برمائية دائمة ومتعددة الجنسية، ولها قدرة سريعة وسهلة التطوير وتتحرك لوحدها أو بالاشتراك مع **أورومارفور**. أما هذه الأخيرة فهي عبارة عن قوة بحرية متعددة الجنسية غير دائمة وذات قدرات بحرية – جوية وبرمائية قادرة على التحرك بمفردها أو بالتعاون مع أوروفور. أصبحت أوروفور عملياتية في 1998 وقد انتشرت في ألبانيا قبل حوالي أربع سنوات في إطار القوة الدولية في كوسوفو. أما أورومارفور التي نشطت قبل ذلك سنتين، فإنها لم تقم بمهمات، لكنها تجري بانتظام تمرينات عسكرية مثل مناورات إيولو. (1996، 1997- 1998 الفرنسية- الاسبانية- الايطالية ثم البرتغالية. هي استمرارية لمناورات فارفادي، ترامونتانا، أردنت، ميسترال، التي أجريت بين 1992 و1995. شاركت الجزائر في بعضها مثل ترامونتانا (1994) وإيولو (2000).

[2] Aomar Baghzouz, La rivalité Américano - Européenne Au Maghreb, Les États – Unis Et le Maghreb Regain D intérêt ?, *op. cit.*, p. 116.

[3] عنيت "مهمات بتسبرغ" باجتماع اتحاد أوروبا الغربية في بتسبرغ (ألمانيا) في جوان 1992 حددت الدول الأعضاء الدور العملياتي لهذه المؤسسة الأوروبية واتفقت على وضع محددات عسكرية تحت قيادتها للقيام بعمليات عسكرية. وتم توضيح ما سمي فيما بعد بـ"مهمات بتسبراغ"، فإلى جانب المساهمة في الدفاع المشترك وفقا للمادة الخامسة من ميثاق الحلف الأطلسي والمادة السابعة من معاهدة بروكسل المعدلة المؤسسة لاتحاد أوروبا الغربية، فإن الوحدات العسكرية التي تتحرك تحت إمرة هذا الأخير، يمكن أن تستخدم في: مهمات إنسانية أو إ؟جلاء رعايا، مهمات حفظ السلام، مهمات قتالية لإدارة الأزمات بما فيها عمليات إحلال السلام. يظهر من "مهمات بتسبرغ" أن أوروفور وأورومارفور كمفهوم أو كتصور، تحدد في بتسبرغ. أنظر:

عبد النور بن عنتر، "الدفاع الأوروبي والأمن العربي"، **شؤون الأوسط** 65 (1997): ص. 41.

المغاربية؛ فإن التوجه المنطقي لهذه الدول هو أمريكا. ومن جهة أخرى فإن البحث عن الحماية من طرف الدول المغاربية آت من تخوفها من بعضها البعض[1].

8- المغرب كفاعل في لعبة متوسطية ثلاثية الأطراف: الو.م.أ، الإتحاد الأوروبي، ودول المغرب العربي

يمكن أن نتساءل في البداية: هل يمكن للمغرب أن يكون كفاعل قادر على إعطاء معنى لقطب ثلاثي: إتحاد أوروبي- إتحاد مغاربي- والولايات المتحدة الأمريكية؟ في الواقع، ليس بمقدور المغاربة تجاوز تناقضاتهم؛ فهم يمتلكون كل الوسائل لإجراء تحرك موحد ومتفق عليه لنسج علاقات متوازنة ومربحة للجهتين مع أمريكا وأوروبا. فالمغاربة بتصرفاتهم المتشتتة والأنانية التي تطغى على النهج السيادي لديهم، شجعوا على ظهور تنافس ما بين مغاربي، دون محاولتهم معرفة تسيير هذا التنافس بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي. ويبقى يحسب على دول المغرب العربي بضعفهم وتبني مسار ديمقراطي أعرج وغير كامل ولا متكامل. فهم بصدد الوقوع في أزمات عميقة وطويلة الأمد بسبب هذا التنافس.

وبسبب ضعف الديمقراطية في هذه الأنظمة، فإن هذه الدول أصبحت تبحث عن شرعياتها في الخارج، مما يعتبر عاملا كافيا لإحداث صراعات وأزمات ما بين دولية، حيث يريد قادة كل دولة الخوض في مغامرة ضد الآخر. وبسبب هذا التنافس وهذا الوضع الراهن لردود الفعل المغاربية، فلن تستطع هذه الأخيرة الاستفادة من الجماعة ومن الفرص التي تتاح لهم بفضل هذا الاهتمام المزدوج[2]. والولاء الذي تقره هذه الدول نحو الإتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة سيكون باهظ الثمن إذا لم تتحد هذه الدول فيما بينها. ذلك لأن هذه الدول تعجز تماما عن التشاور واتخاذ مواقف موحدة، أما القوى الكبرى المتنافسة في المنطقة فلا تطلب أكثر من استمرار تكريس هذا الوضع في المنطقة. لأن تقرب هذه القوى من البلدان المغاربية كل على حدا يخدم مصالحها بطريقة أفضل. وإلى جانب هذه الصعوبات؛ نضيف اعتبارا هاما؛ يتعلق بضرورة مواجهة البلدان المغاربية الرأي العام الداخلي الذي يرفض تماما السياسة الخارجية الأمريكية.

رغم ذلك؛ فإن الدول المغاربية تتمتع بإيجابيات تسمح لها بإقامة علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي. فهي تشكل كل المعطيات والميزات حتى تصبح كيانا إقليميا متناسقا في مواجهة الأقطاب الحالية. ولذلك، فالأمر ليس خيارا بين إستراتيجيتين أو هدفين، ولكن يجب التنسيق بين كل ما يطرح لخدمة الأهداف المغاربية؛ حتى تتمكن دول المغرب العربي من تحقيق وحدتها لمواجهة تحديات العولمة.

إن التنافس بين القطبين يجب أن يكون عنصرا توحيديا تدور حوله الطموح المغاربية المشتركة. فبتنمية القوة التفاوضية، قد يمكن للدول المغاربية أن تطالب الإتحاد الأوروبي بإعادة النظر في الشراكة على أن تضفى عليها أكثر صفات: التماثل والمساواة والعدالة، ومحاولة الارتقاء بالعلاقات الأورو- متوسطية أو بالأخص العلاقات الأورو- مغاربية إلى مستوى أكثر من التعاون في إطار منطقة للتبادل الحر بدلا من تكريس التباين الصارخ على الأصعدة الاقتصادية، الثقافية والحضارية وكذلك مدركات هذا التعاون. وهذا طبعا في ضوء مختلف المبادرات الفعلية والممكنة في الفضاء المتوسطي. وبالنسبة للطرف الأمريكي؛ فبإمكان هذه الدول التفاوض حول اتفاقيات شراكة حقيقية. فعلى سبيل المثال، بإمكان هذه الدول المغاربية أن تحظى بنفس اهتمام ودعم أمريكا

[1] Aomar Baghzouz, La rivalité Américano - Européenne Au Maghreb, Les États – Unis Et le Maghreb Regain D intérêt ?, *op. cit*., p. 115.

[2] *Ibid*., p. 104.

لمصر والمقدر بمساعدات سنوية قيمتها 7 مليار دولار مما يقر أمام العالم تفضيل أمريكا لمنطقة الشرق الأوسط. فهل لا يحق للدول المغاربية أن تحظى بنفس الاهتمام؟

هذا، وبإمكان الدول المغاربية كفاعل رئيس في المنطقة المغاربية أن تطالب على الصعيد الأمني بصلاحيات تخول لها مشاركة أكبر في ميكانيزمات الحوار والأنظمة واستراتيجيات الأمن في المتوسط، وهذا حسب النموذج الثلاثي (النيتو- الإتحاد المغاربي- والإتحاد الأوروبي). ومن جهة أخرى؛ فإن هذا الكيان الخيالي يمكن له أن يشكل عامل استقرار للتنافس بين أمريكا وأوروبا والمساهمة في عقلنة المبادرات الموجهة له. كما يمكن أخيرا للدول المغاربية بفضل سوقها الموحدة أن تتخلص من العوائق التجارية وأن تستفيد من الشراكات المقترحة من طرف الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي. إن سيناريو كهذا يمكن أن يبدو خيالي، ويمكن أن يفتح آفاقا جديدة للدول المغاربية تتعلق بتعاون أكبر وشراكة فعالة مع الإتحاد الأوروبي وأمريكا والنيتو. ولكن هذا سيبقى مشروطا من جهته بتحرك حقيقي للدول المغاربية الخمسة التي يجب أن تتجه أكثر إلى الديمقراطية، وضرورة اجتياز الخلافات والتوجه إلى العوامل الموحدة من جهة أخرى. وبالتصرف الذي يبديه كلا القطبين الأوروبي والأمريكي باتجاه هذا الإتحاد ومشكلة الصحراء الغربية التي تبقى أكبر عائق، وبهذه الشروط؛ سيتمكن المغرب العربي من لعب دور مع القوى الكبرى والتقليل من أعراض التنافس الأمريكي–الأوروبي.

وكتقييم للتبادل الحر الأمريكي- المغاربي والتبادل الحر الأورو- مغاربي، هل هو تنافس أم تكامل[1]، فيمكن القول أنه يمكن مقاربة هذه العلاقات على أنها علاقات تكامل فقط من ناحية منطقة التبادل الحر التي تستدعي إلغاء الحواجز الجمركية ما بين دول المغرب العربي بهدف إنشاء سوق جهوية مندمجة تسمح للشركات الأمريكية الكبرى بتحقيق أرباح قصوى، ولكن يبقى مشكل إلغاء الحواجز الجمركية مقترن بإحياء الإتحاد المغاربي الذي لا زال يعاني الجمود بسبب مشكل الصحراء الغربية وغياب الإرادة السياسة الحقيقية. هذا الاتحاد الذي ورغم اعتباره "خيارا استراتيجيا"، فإن الدول الأعضاء تتصرف على العكس من ذلك تماما، بل من المفارقة أن سلاح السيادة الذي يشهر في وجهه الأشقاء المغاربة يختفي في التعامل مع الآخر (الأوروبي مثلا!) مما يبين أن الإشكالية لا تكمن في ما لدى الدول المغاربية من مقومات وقواسم مشتركة، وإنما ما تريد تحقيقه وكيف[2].

يمكن القول أن هذا المشروع يبدو غير واقعي ويستحيل تحقيقه إلا إذا قرر الأمريكيون الاستثمار أكثر في حل نهائي لقضية الصحراء الغربية. وكحكم استباقي، لا يمكن لمشروع "إيزنشتات" أن ينافس المشاريع الأوروبية في المغرب. إلا أن أوروبا في مواجهة هذا المشروع لم تخف قلقها، وكدليل على ذلك، فإن منطقة التبادل الحر بين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب ظهرت كمشروع منافس لذلك المشروع الأمريكي في نفس الفترة. غير أن بعض الآراء تحاول أن تفضي رؤية نسبية على هذا التنافس. فالحقيقة هي أن المشاريع الأوروبية ومشاريع واشنطن تتطابق في الأهداف وتتعارض في المصالح على حد قول الوزير الفرنسي للتجارة في 2004 في خطابه مع المغرب، يحذر قائلا: "لا يمكنكم القول بأنكم ترغبون في شراكة مع الإتحاد الأوروبي وفي نفس الوقت توقعون على اتفاقية تبادل حر مع الولايات المتحدة الأمريكية، يجب عليكم أن تختاروا". والذي رد عليه الوزير الأمريكي للتجارة روبرت زوليك (Robert

[1] *Ibid.*, p. 105.

[2] عبد النور بن عنتر "إتحاد المغرب العربي: ضرورة الإصلاحات المؤسساتية"، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربيين** (تونس)، عدد 1 (2011): ص. 07.

Zoellick) بقوله: "إن المغرب العربي ليس ملكية خاصة للقوى الاستعمارية القديمة". فيما حاولت السلطات المغاربية التوضيح على أن الاتفاقيات مع أمريكا وأوروبا ليست بالمتناقضة.

تقر غرف التفكير الفرنسية في دراستها المقارنة بين التبادل الحر الأمريكي- المغاربي والشراكة الأورو-مغاربية في إطار مسار برشلونة أن الأول مبني على منطق "من السوق، إلى السوق وكل السوق" أي أن مشروعهم يستبعد كل السياسات التنموية والإعانات المالية. في حين أن الثاني مبني على السياسات المشتركة والمساعدات والمعونات المالية؛ أي أن المشروع الأمريكي يخلو من المبادرات التعاونية الأمريكية. يحظى البرنامج الأوروبي –ميدا- بحصة الأسد في هذا المجال، والنتيجة التي تم التوصل إليها هي أن المغرب العربي لن يحظ بكثير من وراء التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. والهدف من مشروعهم هو تعطيل تطور العلاقات مع الإتحاد الأوروبي. كما أن الإقليمية الاقتصادية المتعلقة بعلاقة أحادية مركزة على فضاء معطى، ستجعل من المغرب العربي بلادا لا تستطيع أن تقيم إتحادا جمركيا مع الإتحاد الأوروبي في حالة ما إذا مضت في إنشاء منطقة تبادل حر مع الولايات المتحدة الأمريكية. إذا أبرم المغرب العربي اتفاقية مع الإتحاد الأوروبي، فهذا يعتبر طريق بدون رجعة، لأن الاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية لن يكون مكملا للعلاقة الحالية مع أوروبا، بقدر ما هو بداية الانفصال مع أوروبا في المستقبل. بهذا نفهم القلق الفرنسي حيال الأطماع التوسعية الأمريكية، في بلاد المغرب العربي.

خاتمة

صفوة القول، مقابل الدور المتزايد للأمريكيين في المنطقة المغاربية، ازدادت تخوفات الأوروبيين وتبرمهم من التواجد الأمريكي المتصاعد في منطقة تُعدُّ تقليدياً دائرة نفوذ بالنسبة لعلاقاتهم الثنائية والجماعية، حيث نظروا إلى المشروع على أنه إضافة إلى كونه عزّزَ الوجود الأمريكي في فضاء وصلت كتلته الديمغرافية قرابة التسعين مليون نسمة، وربما ستتضاعف في الخمس عشرة سنة المقبلة، سمحَ أيضا، منذ بداية التسعينيات، بتوُّسعِ معدلات المبادلات في المنطقة المغاربية. ولذلك، تحتاج العلاقات الأوروبية المغاربية إلى قوة دفع جديدة، سمتها الأساس إعادة صياغة مفهوم الشراكة على تفكير مغاير من شأنه خلق شروط نوعية تعمق المكتسبات الحاصلة بين الطرفين منذ أربعة عقود، وتعطي للتعاون مضامين أكثر تنويعاً وشمولية. فالملاحظ أن هناك حرصاً قوياً من جانب أوروبا على التركيز على الجانب الأمني، وتطويع وتوظيف الأبعاد الأخرى لخدمته دون سواه، كما هو حاصل بوضوح في قضية الهجرة وما يتفرع عنها من إشكاليات قانونية وسياسية واجتماعية. ثم إن هناك ملفات أخرى في العلاقات العربية الأوروبية عموماً، والأوروبية المغاربية تحديداً، لعبت دوراً مهماً وخطيراً في الحدِّ من إمكانيات توُّصل ضفتي المتوسط إلى أرضية مشتركة قادرة على الانتقال إلى ما هو أفضل، يتعلق الأمر بقضية فلسطين ومسارات الصراع العربي الإسرائيلي. تأسيساً على ما سلف بيانُهُ، ينظر المغاربة إلى المشروع الأمريكي المقترح بقدر كبير من التباين والاختلاف. فبينما يرى البعض أنه ليس شرّاً، وأن أمام المنطقة التي تعثرت في بناء علاقات متوازنة ومجدية مع أوروبا منذ عقود، فرص توسيع مبادلاتها، ولمَ لا الاستفادة من التنافس بين الأمريكيين والأوروبيين لتعزيز قدراتها التفاوضية. يذهب آخرون إلى أن المغاربة الذين لم يتوافقوا في خلق شراكة مع أوروبا المنطقة الأكثر قرباً منهم والأقدم تاريخياً كيف يصبح ممكناً لهم النجاح في مشروع يفصلهم وإياه محيط أطلسي بكامله، ناهيك عن ضعف تاريخ علاقات الطرفين، غير أن بين حَدِّ النظرتين يبقى سؤال بناء المغرب العربي وارداً ومطروحاً. فهل تتأتى الاستفادة من التنافس الأوروبي- الأمريكي وإتحاد المغرب العربي في غيبوبة منذ أكثر من خمس عشرة سنة؟ أليس من الأجدى التفكير في بناء الذات وتقوية مناعتها لحسن تدبير العلاقة مع الآخر والاستفادة المُجدية من عطاءاته؟ إن المقاربة الموضوعية والصريحة لسؤال الهوية هي الكفيلة بتحفيز المغاربيين على تحويل التنافس الأوروبي-

الأمريكي فرصة للاستفادة لا واقعاً لزرع الفرقة والفتنة بينهم فالأخطر في الأمر، سواء أكان الحضور الأمريكي- الأوروبي تنافساً أم تكاملاً وتبادلاً في الأدوار، أن الخاسرَ الأكبر سيكون دون شك المنطقة المغاربية دولاً ومجتمعات، وهو ما يدعو بالضرورة إلى إعادة التفكير في السبل الواقعية والعقلانية لتنشيط الفكرة المغاربية، وحَفز الفاعلين السياسيين وصناع القرار على إعادة الاعتبار إلى المشروع المغاربي، بحسبه السبيل الأضمن لإخراج المنطقة من فَكَّي القوتين الأمريكية والأوروبية.

- قائمة المراجع

أولا- المراجع والمصادر باللغة العربية

أ- الكتب

1- بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

2- بوخرص أنوار، **الجزائر والصراع في مالي**، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2012.

3- ونت ألكسندر، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة جبر صالح العتيبي عبد الله، الرياض: جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، 2006.

3- محافظة علي، **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919- 1945**، ط. 1. بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية، 1985.

ب- المجلات و الدوريات

1- أحمد علي الأطرش، "قراءة في منطلقات الإستراتيجية الأمريكية نحو المغرب العربي"، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربيين** (تونس)، عدد 2 (2011): 4- 6.

2- إدريس أحمد، "المغرب العربي في الإستراتيجية الأوروبية"، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربيين** (تونس)، عدد 2 (2011): 2- 4.

3- بن عنتر عبد النور، "إتحاد المغرب العربي: ضرورة الإصلاحات المؤسساتية"، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربيين** (تونس)، عدد 1 (2011): 6- 7.

4- بن عنترعبد النور، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **السياسة الدولية** 160 (2005).

5- ديمو أنتونيا، "الهياكل الأمنية في الشرق الأوسط ما بعد الحرب الباردة" (ورقة بحث قدمت في إطار البحث الأكاديمي بجامعة الأردن، 2 أيلول 2004)، مركز الدراسات الإستراتيجية (الأردن) ومعهد الأبحاث للدراسات الأوروبية والأمريكية RIEAS (أثينا).

6- ولد السالك ديدي، "مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي"، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربيين** (تونس)، عدد 6 (2011): 4- 6.

7- مالكي أمحمد، "الامتداد الأمريكي في المنطقة المغاربية"، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربيين** (تونس)، عدد 2 (2011): 1- 2.

8- محمد لمين بولفلوس، حسن الصباري، "التنافس الأوروبي- الأمريكي في منطقة المغرب العربي" (بحث لنيل الإجازة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة مراكش، 2005- 2006).

9- العايب خير الدين، "التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأوروبية"، **الفكر السياسي** (بدون سنة طبع): 92- 114.

ج- القواميس والمعاجم

1- غريفيثس مارتنو أوكالاهان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط1. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002.

ثانيا- المراجع و المصادر باللغة الأجنبية

A- Ouvrages:

5- Baylis John and Smith Steve, *The globalization of the world politics, An introduction to international relation*, 3rd edition. New York: publishing worldwide in Oxford, 2006.

6-Carr Edwar, *The twenty years' crisis, 1919–1939: an introduction to the study of international relations,* London: Macmillan, 1962.

7- Duchêne François, "Europe's role in world peace". In. R. Mayne (ed.), *Europe tomorrow: sixteen Europeans look ahead* (London: Fontana, 1972); "The European community and the uncertainties of interdependence". In. M. Kohnstamen and W. Hager (eds). *A nation writ large? foreign policy problems before the European community* (Basingstoke, Macmillan: 1973); John Galtung, The European community: a superpower in the making (London, Allen & Unwin, 1973) and Andrew Shonfield, *Europe: journey to an unknown destination* (London:Allen Lane, 1973).

8- Laïdi Zaki, *Norms over force: the enigma of European power*, New York: Palgrave Macmillan, 2008.

9- Laïdi Zaki "European preferences and their reception". In. Laïdi Zaki. *EU Foreign policy in a globlized world*, New York: Routledge, 2008.

B- Périodiques

10-Benantar Abdennour, «Le Maghreb entre le partenariat Euro - Méditerranéen et le partenariat Américano–Maghrébin », ***La Méditerranée Occidentale entre régionalisation et mondialisation,*** (Algérie : C.R.E.A.D, 2003): 77-89.

11- Baghzouz Aomar, *Les relations Europe -Pays du Maghreb :Mutations, Enjeux, Et Implications :Bilan d`une demi – siècle (1956-2006)*, Thèse présente pour L`obtention du Doctorat d`état en sciences politiques , Option Sciences des Organisations, département des sciences politiques et des relations internationales, université d`Alger, 2007.

12- Baghzouz Aomar, *La rivalité Américano - Européenne Au Maghreb, Les États–Unis Et le Maghreb Regain D`intérêt?*, Algérie : C.R.E.A.D 2007.

13- Candaş Ulaş, "L'influence normative de l'union Européen par le bilais de liens conventionnels: une contribution de juriste a théorie des relations internationales", Ankara Avrupa Çalışmaları Dergisi 2 (2010).

14-Yabia H, Zoubir, les états–Unis et le Maghreb : Primauté de la sécurité et marginalité de la démocratie, l`*Année Du Maghreb* (Paris : CNRS EDITIONS, 2007) : 263-292.

15-Zaki Laïdi, "Le pouvoir de la norme : les formes inattendues de l'influence européenne", *Cahiers européens de* Sciences po, 5 (2007).